الفصل الثاني

في أسئلة التغيير والحضارة

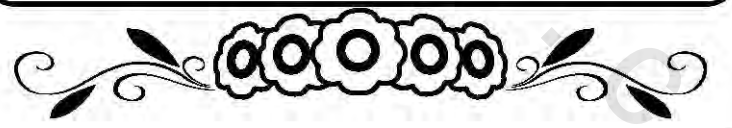

obeikandl.com

obeikandl.com

فقه المواجهة معالم ومرتكزات

حين تكون الأمة- أيُّ أمة- مهددة في ثوابتها، وثقافتها، وأرضها، وسيادتها، وحين يتكالب عليها الأعداء، وتحيط بها المخاطر من كل جانب.. فإنها تكون في أمسِّ الحاجة لإعلان النفير، ورفع درجة الاستعداد، واستبقاء الأعين مُفتَّحة، والأذهان حاضرة، والطاقات محتشدة، كما يكون عليها حينئذ أيضًا أن تُسخِّر كلَّ إمكاناتها لتدفع عن نفسها الخطر، وتحافظ على الأرض والعِرْض، والوطن والمواطن.

هذا هو شأن الأمم الحيَّة، القادرة على استيعاب ما تتلقاه من ضربات مؤلمة، ومجاوزة ما ينزل بها من مِحَن.. لتقف على قدميها مرة ثانية أقوى عزيمة، وأصلب إرادة، وأكثر فقهًا لسنن النهوض والسقوط.

ولا أظن أن أمة من الأمم تتعرض هذه الأيام لمثل ما تتعرض له أمتنا العربية والإسلامية.. فهي تواجه حربًا ضروسًا، تستهدف عقيدتها، وقِيَمها، ووحدتها، وأرضها، ومقدساتها.. وتُهددها أيضًا في حاضرها ومستقبلها، حتى تاريخها لم يسلمْ من محاولات التشويه والتزييف، وسوء التفسير والتأويل!!

فمن فلسطين وغزة الأبيَّة، إلى العراق، واليمن، وتونس، وليبيا- والقائمة تطول!!- ومسلسل التشريد والقتل والإبادة لم يتوقف، بل يزداد شراسة كلما انتهك حرمة بلد مسلم، وتنفتح شهيته كلما سال الدم المسلم.. وما أرخص تلك الدماء الزكية على أعداء الله! وما أهونها عند كثير من المسلمين!

يرافق هذا ويتكامل معه مخططاتٌ تضرب في الإسلام، عقيدةً وفكرًا، وتثير الشكوك حوله، وتسخر من النبي ﷺ وسُنَّته، وتعمل على تفكيك الأسرة المسلمة وتمزيقها، وزعزعة ثقتها في قيمها وثقافتها.. ليتحلل المجتمع بعد ذلك، ويفقد مناعته وأصالته، وتنعدم عنده القدرة على الصمود والتحدي، وبالتالي يكون قابلًا للاستضعاف والاستخذاء!

والحال هذه، فإن المسلمين محتاجون إلىٰ الوعي بما يمكن أن نسميه «**فقه المواجهة**»، وإلىٰ إدراك أبعاده ومرتكزاته، أي: كيف يواجه المسلمون ما يُحاك ضدهم من مخططات ومؤامرات؟ وكيف يحافظون علىٰ دينهم وأرضهم ووحدتهم وأحلامهم؟ وإذا كانت هذه المخططات والمواجهات قد فُرضت عليهم رغمًا عنهم- وصارت قَدَرًا لا مفرَّ منه- فكيف يمكن دفع خطرها، وإبطال تأثيرها؟

وقبل أن ندخل في عمق الموضوع، ومحاولة الإجابة علىٰ الأسئلة التي طرحناها توًا، نلفت النظر إلىٰ أمرين اثنين، أرىٰ أنهما مدخل ضروري بين يدي الحديث:

أولًا: إن المسلمين لم يكونوا في يومًا من الأيام دعاة حرب وسفك دماء وتخريب، بل كانت حضارتهم- وهم في أوج قوتهم- حضارة رحمة وعدل وعلم ومعرفة، تمامًا مثلما هي حضارة قوة وتقدّم وفتوحات.. كانت حضارة تبسط يدها بالمودة والرحمة، وترفض التمايز والظلم بسبب الدين أو اللون أو الجنس أو العرق.. تقيم الحق ولو علىٰ أبنائها، وتأبىٰ الظلم ولو كان مُوجَّها ضد أعدائها، حتىٰ أولئك الذين لا يتورعون منهم عن استخدام أقذر الأساليب ضد الإسلام وأهله!

فخصومة المسلمين مع الناس- إن وُجدت- خصومة شريفة، لا غدر فيها، ولا خيانة معها؛ لأنهم قد تربوا علىٰ قِيَم (الحب في الله، والبغض في الله، وأيضًا العدل مع الناس جميعًا).. لا يحبون أو يكرهون بسبب هوىٰ أو عصبية أو شهوة.. بل حبهم وكرههم محكومٌ بضوابط وقيود، بحيث لا يخرجون في حالة الرضا أو السخط عن الحدود التي شرعها الله وجعلها شرطًا لتستقيم مسيرة الإنسانية، ولتظل راية الحق والعدل ترفرف فوق ربوع المعمورة[1].

---

(١) لقد شهد كثير من المستشرقين المنصفين علىٰ (التسامح) الذي كان طابعًا ثابتًا لفتوحات المسلمين، وقارنوا بينه وبين (الهمجية) التي كانت سمة راسخة في حروب الغرب، خاصة في عدوانه علىٰ المسلمين في الحروب الصليبية وغيرها، فيعرض لنا غوستاف لوبون في صورة إجمالية ما تميزت به فتوحات المسلمين، فيقول: «كان يمكن أن تُعْمِيَ فتوحُ العرب الأولىٰ أبصارَهم، وأن يقترفوا من المظالم ما يقترفه الفاتحون عادة، ويسيئو ا معاملة المغلوبين، ويُكْرهونهم علىٰ اعتناق دينهم الذي كانوا يرغبون في نشره في العالم، ولو فعلوا هذا لتألبت عليهم جميع الأمم التي كانت غير خاضعة لهم بعد، ولأصابهم مثلُ ما أصاب الصليبيين عندما دخلوا بلاد سورية، ولكن العرب اجتنبوا ذلك، فقد =

ولعلَّ ما ورد في قوله تعالىٰ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ﴾ (البقرة: 216)، وقوله أيضًا: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾ إِنَّمَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ قَٰتَلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ وَظَٰهَرُوا۟ عَلَىٰٓ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٩﴾﴾ (الممتحنة: 8، 9)... يلخِّص لنا طبيعة العلاقة التي تحكم المسلمين بغيرهم، ويؤكد ما ذهبنا إليه.. فالعداوة والقتال إنما هما كُرْهٌ واستثناء، وأمْرٌ يُضطر إليه المرء حين لا تكون ثمة جدوىٰ من أية وسيلة أخرىٰ لإحقاق الحق، ودفع الظلم والعدوان.. وهذا هو الأصل الذي رجَّحه العلماء المحقِّقون.

ومن العجيب في هذا المقام، أن الآيات القرآنية استخدمت لفظ (البر) [1] في سياق

= أدرك الخلفاء السابقون- الذين كان عندهم من العبقرية السياسية ما ندر وجوده في دعاة الديانات الجديدة- أن النُّظم والأديان ليست مما يُفْرض قسرًا، فعاملوا أهل سورية ومصر وإسبانية وكل قطر استولوا عليه بلطف عظيم، تاركين لهم قوانينهم ومعتقداتهم، غير فارضين عليهم سوىٰ جزية زهيدة- في الغالب- إذا ما قيست بما كانوا يدفعونه سابقا، في مقابل حفظ الأمن بينهم.

فالحق أن الأمم لم تعرف فاتحين متسامحين مثل العرب، ولا دينًا مثل دينهم». ص: 605.

ثم يتحدث عن سلوك الصليبيين عندما استولوا علىٰ مدينة القدس، فيقول: «كان سلوك الصليبيين حين دخلوا مدينة القدس، غير سلوك الخليفة الكريم عمر بن الخطاب نحو النصارىٰ حين دخلها منذ بضعة قرون. قال كاهن مدينة لوبوىٰ (ريموند داجيل): حدث ما هو عجيب بين العرب، عندما استولىٰ قومنا علىٰ أسوار القدس وبروجها، فقد قُطعت رءوس بعضهم، فكان هذا أقل ما يمكن أن يصيبهم! وبُقرت بطون بعضهم، فكانوا يُضطرون إلىٰ القذف بأنفسهم من أعلىٰ الأسوار! وحُرق بعضهم في النار، فكان ذلك بعد عذاب طويل! وكان لا يُرىٰ في شوارع القدس وميادينها سوىٰ أكداس من رءوس العرب وأيديهم وأرجلهم، فلا يمر المرء إلا علىٰ جثث قتلاهم، ولكن كل هذا لم يكن سوىٰ بعض ما نالوا!». انظر له: «حضارة العرب»، ص: 326، ترجمة عادل زعيتر، طبعة مكتبة الأسرة 2000م.

(١) حدد الأستاذ فهمي هويدي أصولًا خمسة تحكم العلاقة بين المسلمين وغيرهم، إقليميًا ودوليًا، وهي باختصار: 1- وحدة الرابطة الإنسانية، فالناس جميعًا خُلقوا من نفس واحدة2- إثبات حق كل الناس في الكرامة. 3- الإقرار بحق الجميع في الاختلاف، واعتبار ذلك الاختلاف من سنن الله الثابتة في الكون. 4- الإسلام يدعو إلىٰ التعاون والتآلف والتعارف بين بني البشر جميعًا5- المسلمون ممنوعون شرعًا من مبادأة أحد بالعدوان، فما جاء في القرآن من إشارات إلىٰ القتال، جاء في سياق: دَفْع الفتنة في الدين، وردِّ العدوان، كما في آية سورة الممتحنة رقم 8. راجع البحث القيِّم لهويدي بعنوان «التعاون الدولي والإقليمي في ظل مقاصد الشريعة»، مقدم إلىٰ الندوة السابعة لمستجدات الفكر الإسلامي بالكويت، ونُشر بمجلة «الوعي الإسلامي» عدد (460)، ص: 46، جمادىٰ الآخرة1425هـ.

رسمها للعلاقة التي يجب أن تكون بين المسلمين وغيرهم ممن لم يعتدي عليهم ولم يمس دينهم وأرضهم بأذىٰ.. ولفظ (البر) يجيء في وصف العلاقات الإنسانية الراقية؛ ولذا فهو مقرون دائمًا بعلاقة الابن مع والديه (بر الوالدين)، التي هي- كما نعلم- أسمىٰ علاقة يرتبط بها الإنسان بعد حب الله سبحانه، فـ (البر) مرتبة تتجاوز الحسن إلىٰ ما هو أحسن وأعلىٰ وأرفع.. وتلك لفتة قرآنية في تنظيم العلاقات الدولية تشير إلىٰ أن هذه العلاقات يجب ألا تقف عند مرحلة كفِّ الأذىٰ وعدم الاعتداء، بل أن تخطو خطوة أرقىٰ من ذلك، وهي التعارف والتعاون علىٰ الخير والحق: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾﴾ (الحجرات: 13).

ومن هنا، فنحن حين نتحدث عن «**فقه المواجهة**» لا نقصد اعتداءً علىٰ أحد، ولا إرهابًا للغير.. إنما نقصد أولًا وأخيرًا أننا أمة اعتُدي علىٰ دينها، واحتُلت أرضها، وانتُهكت حرمة مقدساتها.. ومن ثم فحقٌّ لها- بل واجبٌ عليها- أن تدافع وتقاوم وتنتصر لحقوقها، وألا تصالح أو تهادن.. فنحن المسلمين لا نسعىٰ لعداوة أحد، ولا نعتدي علىٰ أحد، بل الواقع يشهد- والتاريخ أيضًا- بأننا كنا دائمًا مَنْ تُغتصب أرضه، ويُهاجَم في عقر داره، وتُهان مقدساته، وليس بغائب عنا ما كان في الحروب الصليبية (القديمة والجديدة) من جرائم ومذابح، يصعب وصفها وتخيُّلها، وقلَّ أن نجد لها نظيرًا في التاريخ الإنساني بعامة!.. بينما كانت فتوحات المسلمين عدلًا كلها، ورحمةً كلها، وإنسانيةً كلها..

ثانيًا: إن «فقه المواجهة» لا يُعنىٰ بالحرب والقتال وما يتصل بهما فقط، بل ينصبُّ بالدرجة الأولىٰ علىٰ مرحلة ما قبل الحرب والقتال، أي مرحلة تهيئة الأمة وتوعيتها، وحشد إمكاناتها، وتشغيل طاقاتها المعطَّلة، وترسيخ ثقتها في إسلامها، كمنهج حياة، وسلوك مجتمع، وقانون دولة، وثقافة حوار وتعايش.. وبقدر ما نحسن إعداد الأمة وتربيتها في مرحلة ما قبل الحرب والقتال، فإن النصر حليفنا- بإذن الله- فيما يواجهنا بعد ذلك من محن وشدائد.

كما يُعنىٰ «**فقه المواجهة** » أيضًا بصدِّ الهجمات الشرسة علىٰ القيم الإسلامية،

والوقوف بقوة أمام محاولات التغريب والعَلْمَنة والعولمة؛ لأن القيم الإسلامية تمثل حائط الصدِّ الأساس أمام محاولات الاستهداف، كما تمثل (المناعة الذاتية) للجسد الإسلامي ضد العلل والأوجاع.

ومن ناحية ثالثة، فإن «**فقه المواجهة**» يهدف إلىٰ إبقاء المجتمع في حالة استنفار دائم، واحتشاد مُنظَّم، ووعي كامل بالمخاطر المحدقة، وعوامل القوة والضعف في واقع الأمة المعاصر، فمن شروط النهضة والتغيير أن نفهم الواقع الذي (نعيشه) كما هو، بآلامه وأحزانه وأوجاعه، حتىٰ نستطيع أن نصل إلىٰ الواقع الذي (نريده)، بآماله وأفراحه.. وإن أية محاولة للإصلاح لا تنطلق من فهم الواقع واستيعاب خرائطه المتشابكة والمتداخلة، فإنها محاولة تنبني إما علىٰ تمنِّيات فارغة وإما علىٰ أحلام كاذبة، وكلاهما لا محلَّ له في النهضة المنشودة.

*** معالم ومرتكزات :**

يمكننا القول بأن «**فقه المواجهة**» يتأسس علىٰ جملة من المعالم والمرتكزات، التي وإنْ بدا أن الأمة محتاجة إليها في جميع أطوارها وتقلباتها، فلا شك أن الحاجة إليها تكون أعظم في أوقات المحن والأزمات.

ويأتي علىٰ رأس هذه المعالم والمرتكزات ما يلي:

*** مهمة التغيير والإصلاح مسئولية الجميع:**

إن أبرز ما يقوم عليه فقه المواجهة هو أنه يخاطب المجتمع كله، بكافة فئاته وشرائحه وطبقاته، فالتغيير والإصلاح، ودرء المخاطر، ومواجهة التحديات، والنهوض بالأمة، أمانة في أعناق الجميع، حكّامًا ومحكومين.. أغنياء وفقراء.. دعاة ومدعوِّين.. رجالًا ونساءً وأطفالًا، فـ «**كُلُّكم راعٍ، وكلكم مسئولٌ عن رعيته**»(رواه البخاري عن ابن عمر)، و«**مَن رأىٰ منكم منكرًا فَلْيغيره**» (رواه مسلم عن أبي سعيد الخدري) كما جاء في السنة النبوية.

وليست مهمة الإصلاح قاصرة علىٰ الحكام أو العلماء أو غيرهما، فحديث النبي ﷺ: «**بلِّغوا عني ولو آية**» (رواه البخاري عن ابن عمر)، لم يترك عذرًا لمعتذر، أو

حُجّة لمتباطئ.. صحيح أن حكام الأمة وعلماءها ومثقفيها دائمًا في مقدمة الصفوف والمسئولية- أو هكذا يجب أن يكونوا!- لكنهم في حقيقة الأمر يقودون الأمة ويوجهونها، ولا ينوبون عنها؛ لأن التحديات المفروضة، وحجم الجهد اللازم لدرئها، يفوق إمكانات أفراد معدودين، أو طبقة من طبقات المجتمع.

فالحكام والعلماء والمثقفون بالنسبة لعملية التغيير ونهضة المجتمع، بمثابة (العقل المدبر)، وهو- رغم أهميته- يفتقر إلىٰ الجسد والجوارح، حتىٰ يمكن تحويل الأفكار والخطط إلىٰ برامج عملية، وواقع ملموس، بحيث لا تبقىٰ الأفكار معلقة في عالم الأحلام والأماني!

وهذا يستدعي بالضرورة أن يعمل العلماء والمثقفون علىٰ الارتقاء بوعي الجماهير، وتبصيرهم بالمسئولية المنوطة بهم، وبالأمانة التي يشتركون في حملها؛ حتىٰ لا تشغلهم ضغوطات الحياة ومشاكلها عن أداء الواجب الذي يتعين عليهم القيام به.

ويوم أن يستشعر كل فرد أنه مسئول، ومطالَب ببذل أقصىٰ ما يستطيع لرفع راية الإسلام ونهضة الأمة، ومن ثم عليه أن يعمل جاهدًا في سبيل تحقيق ذلك.. فإن النصر بفضل الله آتٍ، والفجر قادم، ووعد الله لن يتخلف عن عباده المؤمنين العاملين: ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴿٤٠﴾﴾ (الحج).

«قيل لأحد الدعاة بعد محاضرة ألقاها: مضىٰ لكم ثلاثون سنة وأنتم تتكلمون، فماذا صنعتم؟! وكان جواب الداعية مفحمًا حين قال: **وأنتم مضىٰ لكم ثلاثون سنة تستمعون، فماذا صنعتم؟!** وهذا حقٌّ، فإن علىٰ المستمع كما علىٰ المتكلم مسئولية تحويل الكلام إلىٰ عمل، والأفكار إلىٰ وقائع، وإن اختلفت درجة المسئولية»[1].

*** تقوية الصفّ الداخلي للأمة:**

أظن أننا لسنا بحاجة للتدليل علىٰ أننا في الظرف الراهن نحتاج أكثر من أي وقت مضىٰ إلىٰ ما يجمع لا ما يفرِّق.. إلىٰ ما يقوّي لا ما يُضعف.. إلىٰ رصِّ الصفوف،

(١) أين الخلل؟ د. يوسف القرضاوي، ص: 26، مكتبة وهبة، ط 6، 1997م.

وجمع الكلمة، وتقوية البناء الداخلي للأمة، فليس أضرّ على المسلمين من فساد ذات البين، وتنازع الأهواء، ودعوى الجاهلية (العصبيَّة)، وقد سمَّى الرسول ﷺ «**فساد ذات البين**» بـ «**الحالقة**»، فقال في حديثه الشريف: «ألا أخبركم بأفضل من درجة الصيام والصلاة والصدقة؟ قالوا: بلى، قال: إصلاح ذات البين، **وفسادُ ذات البين: الحالقة**، لا أقول: الحالقة التي تحلق الشعر، ولكن تحلق الدين» (رواه أبو داود والترمذي).

لذلك حذَّرنا الله سبحانه من التنازع والفرقة واتباع الأهواء؛ لأن ذلك يذهب بقوة المسلمين، ويجعلهم مطمعًا لمن يتربص بهم، وغنيمة سهلة لمن يتحين الفرصة من وقت لآخر ليضرب ضربته، ويصيب من الأمة ما لا يستطيع أن يصيبه منها في حال قوتها واتحاد كلمتها، فقال تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ۖ وَٱصْبِرُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٤٦﴾﴾ (الأنفال).

وفيما يتصل بتقوية الصف الداخلي للأمة، يجب أن نعمل على تحقيق أمرين في غاية الأهمية:

1- ترسيخ الوحدة بين المذاهب والفِرَق والقوميات:

لقد بات من الضروري سدُّ الفجوة التي تتسع بين المذاهب والفِرَق والقوميات في العالم الإسلامي، بفعل عوامل شتى لا مجال للتفصيل فيها في هذا المقام.. فأمام التحديات التي تُفرض على المسلمين جميعًا، ولا تستثني منهم فصيلاً أو مذهبًا، فإننا في أشد الحاجة لمواجهة هذه التحديات إلى وحدة تستوعب في طيَّاتها وثناياها الانتماء المذهبي والعرقي والطائفي.. لنصنع معًا لُحْمَة قوية متماسكة؛ لأنه **إذا كانت الأمة مهددة في وجودها وثوابتها فلا أقلَّ من أن نكون على مستوى التحدي، ونعمل على تمتين الصفّ الداخلي، والاجتماع على الأصول والثوابت، وطرح الخلافات، وعدم إعطاء الفروع والجزئيات أكثر مما تستحقان.**

ولذا من المهم أن تظل قضية الاختلاف المذهبي والطائفي محصورة في قاعات الدرس، تحكمها قواعد البحث العلمي النزيه، بعيدًا عن التعصب وعوام الناس،

وبعيدًا أيضًا عن تحريف الأدلة، أو تحميلها فوق ما تحتمل، وساعتها يكون الاختلاف المذهبي عاملًا من عوامل ثراء الفكر الإسلامي، ودليلًا على حيويته واتساعه لألوان متعددة من النظر والتفكير.. أما حين تتحكّم الأهواء، وتتفرّق السُّبُل وتعلو العصبيات، فإن الاختلاف المذهبي أو الطائفي أو العرقي سينخر في عافية الجسد الإسلامي من داخله، وسيضعف من مقاومته ومناعته أمام الأخطار الخارجية.

لطالما عانت أمتنا جرّاء هذه التصنيفات! ويبدو أنها ستظل أعوامًا أخرى تعاني وتقاسي؛ لأن الاستبداد في الداخل والمؤامرات في الخارج يغذّيان هذه الانقسامات، ويحاولان ما وسعهما الجهد أن يجعلا الفرقة والتشرذم أصلًا وقاعدة، وسدًا منيعًا يقف دون تواصل جاد، وتفاهم مشترك، يعلي مصلحة الأمة والجماعة فوق المصالح الآنية والمذهبية.

وبصورة أشمل، فإن مشروع التفتيت الديني والمذهبي والفكري الذي يُراد ترسيخه في عالمنا العربي والإسلامي.. يجعل من فسيفساء الحضارة الإسلامية، التي انصهرت فيها كل التمايزات الدينية والسياسية والعرقية، وصنعت أجمل لوحة حضارية عرفها التاريخ الإنساني.. يجعل من هذه الفسيفساء ثغرات وخروقات في حائط الصدّ عن هوية الأمة وثوابتها، بعد أن كانت لبنات قوية، تحفظ للأمة تماسكها ووحدتها.

يذكر **الأستاذ محمد السماك** أن عالمنا الإسلامي يتألف من 190 إثنية قومية، يتحدثون بمئات اللغات واللهجات الخاصة، ويعيشون في حوالي 55 دولة تنتشر على طول 10 آلاف ميل (20٪ من مساحة العالم) من المحيط الأطلسي إلى محيط الباسيفيكي، وهذا يعني - كما يؤكد الأستاذ السماك - أنه مفتوح أمام أمرين لا ثالث لهما: **إما الوحدة من خلال الإسلام ، أو التشرذم من خلال إثارة الخلافات الإثنية والعرقية واللغوية والمذهبية بين شعوبه.**

لقد أدرك أعداء الإسلام المتربصين به هذه الحقيقة، وضربوا على هذا الوتر

الحساس، وبذلوا وسعهم وجهدهم للنفاذ إلىٰ قلب العالم الإسلامي، واستنزاف ثرواته، من خلال هذه الحقائق المتداخلة، التي قد تنقلب في أي وقت- إذا لم نحسن التعامل معها ومزجها في سياق واحد- إلىٰ ثغرات وخروقات يحققون بها أهدافهم وأطماعهم، **وينقل الأستاذ السماك عن إحدىٰ الدراسات الإستراتيجية الإسرائيلية قولها:** إن التفوق العسكري [الإسرائيلي] لا يمكن أن يكون أبديًا، والتفوق من خلال التحالفات الدولية يخضع لحكم المتغيرات السياسية المتحركة، الثابت الوحيد الذي يمكن أن يحقق الأمن الإسرائيلي علىٰ المدىٰ الطويل وبثبات، هو ضرب الخصم من الداخل، وتقسيمه إلىٰ دويلات قومية وطائفية ومذهبية متصارعة، في مسيرة تواكب التسوية السياسية الإقليمية التي انطلقت من مؤتمر مدريد في عام 1991م[1].

2- تصالح الأنظمة الحاكمة مع الشعوب:

لقد مُورِسَ بحق أمتنا شتىٰ أنواع القهر والاستذلال، أو «**الاستخفاف**» حسب التعبير القرآني.. ولا يمكن للأمة أن تدفع عن نفسها وهي منقسمة علىٰ ذاتها إلىٰ أنظمة غاشمة مستبدة، وشعوب مستضعَفة مستذَلة، ولا يمكن أن تقوم لها راية وهي تُستنزَف طاقاتُها، وتتبدد في حروب أهلية وعداوات بَيْنِيَّة، حتىٰ لم تعد تعرف العدو من الصديق!

إنني لا أتصور أبدًا أن الأنظمة التي تستأسد علىٰ شعوبها (فقط!) يمكن أن تعمل علىٰ حفظ حقوق الأمة ورقيها ونهضتها، بل سيكون همّها بالدرجة الأولىٰ أن ترعىٰ أطماعها ومصالحها الخاصة، وأن تكبِّل إرادة الأمة، وتضعف المؤسسات ذات النفوذ والتأثير في الجماهير؛ لأن من شأن هذه المؤسسات أن تدافع عن المصالح الوطنية ضد أطماع الداخل والخارج علىٰ السواء! وأن ترفع من وعي الجماهير بهذه الأطماع التي تستهدف تركيعها واستلابها، بما يهدد الأنظمة الحاكمة في شرعيتها- إن كان لها شرعية!- ويدخلها في مواجهة مباشرة مع الشعوب، تضاف إلىٰ مواجهتها وخصومتها مع القوىٰ السياسية والفكرية، وهذا ما تحذر منه الأنظمة الحاكمة؛ لأنها

(١) من ندوة مطبوعة بعنوان «الإسلام المستهدَف»، ص: 42- 44، دار التوزيع والنشر الإسلامية، 1994م.

تحاول أن تجمِّل وجهها أمام الشعوب ولو عن طريق التزييف والتزوير.

إن عبرة التاريخ تؤكد لنا أن دولة الإسلام في الأندلس ما كانت لتندثر، وتصير أثرًا بعد عين.. بعد حضارة استمرت زهاء ثمانية قرون.. لولا تفرق المسلمين، وتشتت كلمتهم، وصراعاتهم الداخلية، حتىٰ إن بعضهم كان يستعين بالأعداء علىٰ إخوانه المسلمين! فأضحوا دويلات ممزقة، وطوائف هشة، لا قوة لهم ولا هيبة.. وهم الذين كانوا بالأمس القريب يدًا واحدة، ودولة فتية، وحضارة زاهرة.. وتلك عبرةٌ لقوم يتفكرون!

*** التأكيد علىٰ المرجعية الإسلامية:**

لقد جرَّبت أمتنا الإسلامية مناهج متعددة في التربية والثقافة والاقتصاد والاجتماع، من الشرق تارة ومن الغرب تارة أخرىٰ، علىٰ امتداد القرنين الماضيين منذ عصر محمد علي، وبداية الاحتكاك بالحضارة الغربية ومناهجها في الفكر والثقافة والقانون.. فلم تجد الأمة في هذه المناهج سوىٰ مَسْخٍ مشوَّهٍ من البيئة الغربية وإشكالياتها، والتي نحن في غِنىً عنها؛ لأن لنا مقوماتٍ وأسسًا تخالف بشكل جذري ما تقوم عليه الحضارة الغربية المادية، التي صاغتها أفكار الإباحية والحيوانية لفرويد وداروِن وغيرهما..

فقد شرع الله سبحانه لنا الإسلام دينًا ومنهجًا وسلوكًا، وتكفَّل سبحانه بحفظه، فلا يناله التشويه والتبديل، وجعله خالدًا علىٰ اختلاف الزمان والمكان.. يلبي مصلحة الإنسان العاجلة والآجلة، علىٰ مستوىٰ الفرد والمجتمع علىٰ حدٍّ سواء، في وسطية واعتدال وتكامل.

إن الإسلام هو الذي يستطيع - بوسطيته، وملاءمته للفطرة الإنسانية، وسلامته من التحريف، وأيضًا لأنه منهج رباني منزه عن أهواء البشر - أن يحشد الطاقات، ويرصَّ الصفوف، ويجعل الإنسان يبذل دمه وماله وولده عن رضىٰ وحب، ورغبة في مثوبة الله، ونصره علىٰ المعتدين الظالمين.

ومن ينظر إلىٰ تاريخ البلاد العربية، وعوامل حضورها الثقافي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي، يدرك بوضوح أن الإسلام هو الذي بعثها من موات،

وجمعها من شتات، وأقامها من ركود، حتىٰ جعلها تطاول حضارتي: فارس والروم، وتكون «لاعبًا» في الساحة الدولية بعد أن كانت «ساحة» للصراع بين القوتين العظميين، وأقام منها حضارة في الأندلس استمرت زهاء ثمانية قرون، حملت فيها للإنسانية مشاعل الفكر والعلم، وأصبح الإسلام ثقافة وحضارة للعرب حتىٰ لغير المسلمين منهم.

ولذلك نقول: إن محاولة قراءة التاريخ، واستشراف المستقبل، ومواجهة التحديات بعيدًا عن الإسلام، هذه المحاولة بالتأكيد تنظر إلىٰ الحقيقة بعين واحدة، وبالتالي فهي تسقط رصيدًا ضخمًا، ليس فقط من تاري خ الشعوب العربية، بل من واقعها المعيش ومستقبلها المأمول.

علىٰ أنه يجب أن نأخذ في الاعتبار أن الإسلام ليس فقط مكوِّنًا من المكونات الثقافية للأمة العربية، إنما هو أساس انطلاقها، ومصدر وحدتها، وموجِّه مصيرها.

ولسنا بتأكيدنا علىٰ المرجعية الإسلامية، وترسيخ الاعتزاز بها، ندعو إلىٰ الانكفاء علىٰ الذات، ورفض الاستفادة من الحضارات الأخرىٰ والتواصل معها.

لكننا نلفت النظر إلىٰ أن لكل أمة من الأمم خصائص ذاتية، وملامح تشكِّل هويتها، وتصنع ثقافتها وتَميُّزها، وهذا مما لا يجوز التفريط فيه؛ لأن الأمة بدونه تصير مسخًا مشوَّها من غيرها، وتفقد أصالتها وتفردها.

أما المشترك الإنساني العام، الذي أسهم في تشكيله كلُّ حضارة من الحضارات، بحيث لم يعد قاصرًا أو حكرًا علىٰ أمة أو حضارة، فهذا هو محلُّ التواصل والتبادل والتعاون[1].

---

(١) فيما يتصل بالرؤية الإسلامية بشأن التلاقح بين الحضارات، وما يجوز نقله منها وما لا يجوز، يجب أن نفرّق بين نقل العلوم التجريبية- التي هي محايدة وثابتة- وبين فلسفتها وتطبيقاتها- التي تتغير وتتشكّل تبعًا لعقائد كل أمة وثقافتها. وقد عبَّر العلامة النمساوي محمد أسد (ليوبولد فايس سابقًا) عن هذه الرؤية فقال:«فالمعرفة نفسها [أي: العلوم التجريبية] ليست غربية ولا شرقية؛ إنها عامّة بالمعنىٰ الذي يجعل الحقائق الطبيعية عامّة. إلا أن وجهة النظر التي تُرىٰ منها هذه الحقائق وتُعرض، تختلف باختلاف المزاج الثقافي في الشعوب.. [فهذه العلوم التجريبية] تتعلق بملاحظ الحقائق، وبجمعها، وتحديدها، ثم استخراج القواعد المعقولة منها. أما النتائج الاستقرائية.. أي فلسفة العلوم=

* قدرة الأمة على المواجهة وردِّ العدوان:

يجب أن نعي تمامًا، وأن نُرسِّخ في عقول الناشئة، أن أمتنا تمتلك من عوامل الصمود والثبات وأسباب النصر والتمكين، ما يجعلها قادرة على مجابهة التحديات، وردِّ العدوان.. وأن أمتنا قد تمرض لكن لا تموت.. وقد تُهزم لكن لا تُستحق.. وقد يصيبها ما أصاب الأمم السابقة من الضعف والانكسار، غير أنها تظل الأقدر من غيرها على حشد الصفوف من جديد، وطيِّ صفحة الهزيمة بسرعة لا نظير لها في تاريخ الأمم والحضارات الأخرى.

إن أمتنا الإسلامية تمتلك من المقومات الروحية والمادية ما يجعلها- بفضل الله- قادرة على تجاوز مأزقها الحضاري وواقعها العلمي والتقني المتخلف.. فهي الأمة التي لديها الوحي الصحيح الباقي؛ لأن الله سبحانه هو الذي تكفَّل بحفظ كتابه الكريم، ولم يرض أن يكل أمره إلى أحد من البشر.. بينما الكتب السماوية السابقة قد نالها التشويه والتحريف، وفُقدت أجزاء كبيرة منها.. وهذا يعني بداهة أن أمتنا هي الأمة الموصولة بالسماء، والمؤهلة للقيام بالخلافة في الأرض على النحو الذي من أجله خلق الله الإنسان، وسخَّر له الكائنات والأفلاك.

كما أنها أمة استطاعت في غضون سنوات معدودة من بَدْءِ انطلاقها أن تقيم تجربة حضارية وروحية وثقافية؛ ظلّت تبثّ إشعاعها لعشرة قرون ويزيد عبر مراكزها في بغداد والشام والقاهرة وقرطبة والأندلس.. وما زالت لها آثار شاهدة إلى الآن تدل على المستوى المتقدم الذي أحرزته هذه التجربة الحضارية الفريدة..

ومن ناحية أخرى، فإن العالم الإسلامي يبلغ سكانه مليارًا وربع المليار نسمة، ويجري في تربته الزراعية الخصبة عدد كبير من الأنهار والبحار، إضافة إلى مخزونه

= فإنها لا تُبنى على الحقائق والمشاهدة فقط، ولكنها تتأثر إلى حد بعيد جدًا بمزاجنا المتأصل فينا، أو بموقفنا الحدسي من الحياة ومشاكلها.. [ومن هنا] فليست دراسة العلوم الحديثة التجريبية هي المضرة بالحقيقة الثقافية في الإسلام، وإنما المضر هو روح المدنية الغربية، التي يقترب المسلم بها إلى تلك العلوم». انظر كتابه: «الإسلام على مفترق الطرق»، ص: 71، 72، ترجمة د. عمر فروخ، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1984م.

الهائل من البترول والغاز الطبيعي والثروات المعدنية.. وكل هذه الإمكانات المعنوية والمادية تمثِّل - في حال توظيفها وتفعيلها - مخزونًا استراتيجيًا للنهوض والانبعاث من جديد، وقاعدة صلبة يمكن البناء عليها والانطلاق منها..

وإذا أخذنا في اعتبارنا الآيات القرآنية والأحاديث النبوية المبشِّرة بانتصار الإسلام، والتمكين له في الأرض، وظهور الطائفة المؤمنة على من عادها ووقف ضدَّ منهج الله، مثل قول الله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٥٥﴾﴾ [النور]، وقول النبي ﷺ: «**ليبلغن هذا الأمرُ ما بلغ الليل والنهار، ولا يترك الله بيت مدر ولا وبر إلا أدخله الله هذا الدين، بعزِّ عزيز، أو بذلِّ ذليل، عزًا يعز الله به الإسلام، وذلًا يذل الله به الكفر**» (أخرجه الإمام أحمد).

إذا أيقنا بهذا الوعد الرباني، وهذه البشارة النبوية، فإن تأكيدنا على قدرة الإسلام على المواجهة والنهوض، هو تأكيد لا ينطلق من فراغ أو تهويمات أو تمنيّات فارغة.. إنما ينطلق من حقائق ثابتة، وتاريخ له جذور ممتدة إلى حاضرنا، كما ينطلق أيضًا من حسابات مادية وأرقام لا تكذب ولا تتجمَّل.

*** النقد الذاتي ومحاسبة النفس:**

لقد مرّت أمتنا الإسلامية بالكثير من الأزمات المتلاحقة والمتشابهة عبر مراحلها التاريخية المختلفة، بدءًا من الفتنة بين الصحابة (رضي الله عنهم جميعًا)، والصراع الحادِّ بين الأمويين والعباسيين، وما تأسس عليه من الاختلاف المذهبي البغيض، مرورًا بسقوط الخلافة الإسلامية في بغداد، ثم زوال دولة الأندلس بعد صراع الطوائف، ودسائس الملك العضوض، حتى سقطت الخلافة العثمانية، وتحولت الدولة الإسلامية إلى دويلات مُفكّكة، تتناحر فيما بينها ولا تقوى أمام الأخطار الخارجية المتربصة، التي تستهدفهم جميعًا دون استثناء!

وغير خافٍ على أحد أن السقوط الثاني للخلافة الإسلامية كان مقدمة لما نعانيه

اليوم، من تفرّق الكلمة، وتشتت الصّف، وضياع الهوية، والاستجابة لمحاولات التغريب والعَلْمَنة، وذوبان الشخصية المسلمة في موجات الحداثة والعولمة.

ومع كل هذه الأزمات، التي أخذ بعضها بأيدي بعض، ونقلتنا من سيء إلىٰ أسوأ، لم نجد مَنْ يحسن دراستها، والوقوف علىٰ أسبابها، واستخلاص العبرة منها، **بل غفلنا عن إدراك سنن الله (الثابتة) في نهوض الأمم وسقوطها، وسادت «العقلية الاتكالية»، العاجزة عن رؤية الأزمة في جذورها وأصولها**، وانتشرت نظرية «المؤامرة»، التي ترمي بالمسئولية (الكاملة) علىٰ الآخرين دون توجيه النقد إلىٰ الذات، واستبْصار مواطن الضعف، والعمل علىٰ سدِّ مواضع الخلل، مع أن الضعف الذاتي - **أو القابلية للاستعمار كما يُسمّيه مالك بن نبي** - يشكّل العامل الأساسي لقبول التأثير من الآخرين، والتجاوب مع مؤامراتهم ومخططاتهم.

ولهذا **كان القرآن حريصًا علىٰ لفت الأنظار إلىٰ أهمية (العامل الذاتي)، سواء في تحقيق النصر أو حدوث الهزيمة**، فقال تعالىٰ: ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا ۖ قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٦٥﴾﴾ (آل عمران)، وقال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ۗ﴾ (الرعد: ١١).

ولم يكن بمقدور هذه العقلية الاتكالية أن تتعاطىٰ بفهم وعمق مع ما يعتريه ا من نكبات، وما يصيبها من أزمات؛ حتىٰ تطمئن إلىٰ عدم الوقوع مرة ثانية في نفس الحفرة، ولا تُلدغ من جحر واحد مرتين[1]، بل عميت عن عبرة الأحداث، وتغافلت عن قراءة التاريخ، الذي من الممكن أن يتكرر إذا ما توافرت الدواعي والأسباب التي كانت من وراء حدوثه أول مرة.

وبذلك فَقَدَ العقلُ المسلم شرطًا مهمًا من شروط البناء الحضاري، واستئناف مسيرة النهضة، ألا وهو **«ممارسة النقد الذاتي»**[2] بما يستلزمه من حسن قراءة

---

(١) روىٰ أبو هريرة رضي الله عن النبي ﷺ أنه قال: «لَا يُلْدَغُ الْمُؤْمِنُ مِنْ جُحْرٍ وَاحِدٍ مَرَّتَيْنِ» (متفق عليه).

(٢) يخشىٰ البعض من ممارسة النقد الذاتي متذرعًا بحجج كثيرة، منها: أن ذلك يفتح باب النقد لمن يحسنه ومن لا يحسنه، وأن النقد لأفكار بعض العلماء والدعاة قد ينسحب عليهم بالكلية ويكون بمثابة اتهام لهم، وأن هذا النقد قد يستغله خصوم الإسلام في حربهم وشبهاتهم التي لا تنتهي ضد =

التاريخ، واستيعاب أحداثه، بما فيها من انتصارات وانكسارات، واستصحاب العبرة منهما للحاضر والمستقبل.

يشرح الشيخ محمد الغزالي رؤيته لمفهوم «النقد الذاتي» من خلال تاريخنا، وما شهده من صعود وهبوط، ومدٍّ وجزْر، فيقول: «أنا لا أعتبر التتار هم مسقطي الخلافة في بغداد، إن الخلافة أسقطتها من قبل قصورٌ مُتْرعة بالإثم! مُتخمة بالملذات الحرام! أنا لا أعدُّ الصليبيين هم مسقطي دولتنا في الأندلس، إن المترفين الناعمين هم الذين أزلوا راية الإسلام عن هذه الربوع الخضرة، إن ملوك الطوائف في الأندلس لم يكونوا أبناءً شرعيين لطارق بن زياد، ولا لغيره من الأبطال الذين باعوا الله أنفسهم، فأورثهم الأرضين، إننا نحن قبل غيرنا العقبة الأولىٰ أمام دين عظيم. **إن التحدي الأول يجيء من داخل أرضنا، ثم تجيء من بعده تحديات الأعداء التقليديين.**

وقد نقلتُ في بعض ما كتبتُ حديثًا يجب أن نتدبره مثنىٰ وثلاث ورباع، عن ثوبان رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إن الله زوىٰ لي الأرضَ، فرأيت مشارقها ومغاربها، وإن أمتي سيبلغ ملكُها ما زُوي (جُمع) لي منها، وأُعطيت الكَنْزين: الأحمرَ والأبيضَ (معادن الأرض وثرواتها)، وإني سألتُ ربي لأمتي ألا يهلكها بِسَنَة عامة (قحط شامل)، وألا يسلط عليهم عدوًا من سوىٰ أنفسهم (أجنبيًا) فيستبيح بَيْضَتَهم، وإن ربي قال: **يا محمد، إني قضيتُ قضاءً، فإنه لا يُرَدّ، إني أعطيتك لأمتك ألا أهلكهم بِسَنَة عامة، وألا أُسلط عليهم عدوًا من سوىٰ أنفسهم يستبيح بيضتهم، ولو اجتمع عليهم مَن بأقطارها أو مَن بين أقطارها** (يعني أهل القارات المعمورة)، **حتىٰ يكون بعضُهم يهلك بعضًا، ويسبي بعضُهم بعضًا**» (رواه أحمد، والحاكم وصحّحه علىٰ شرط الشيخين ووافقه الذهبي).

والحديثُ ظاهرٌ في أن مصائبنا من أنفسنا قبل أي شيء، وأنها تجيء ابتداءً من فساد الحكم، كما قال عليه الصلاة والسلام في نهاية الحديث: «وإنما أخاف علىٰ أمتي

=الإسلام وأهله. راجع الرد علىٰ هذه الحجج في "أين الخلل" للدكتور يوسف القرضاوي، ص: 32-37.

الأئمة المضِلِّين، أي: الحكام الفاسدين»[1].

** ** **

إن الظرف التاريخي الذي تمر به أمتنا لم يعد يحتمل ترفًا فكريًا، ولا انشغالًا بالفروع والجزئيات، ولا صَرفًا للجهود والطاقات في أمور ليست ذات أولوية.

فهذه المرحلة التاريخية التي نحياها هي- بشهادة كثير من المؤرخين والباحثين- الأصعب والأشرس والأخطر في تجربتها الحضارية؛ لأن الأمة تواجه تحديات ومخاطر في كافة المجالات: الثقافية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، وتواجه أيضًا تحديات ومخاطر علىٰ مستوىٰ الفرد والأسرة والمجتمع والدولة.

وأمام ذلك كله لا مفرَّ من التنادي والتواصي بالحق والصبر، ولا سبيل إلا بالمرابطة علىٰ ثغور الوعي والإدراك، وإلا بالعمل علىٰ تبصير شعوبنا بما لها من حقوق، وما عليها من واجبات، وتوعيتها بما يحيط بها من فرص ومخاطر وإمكانات، إضافة إلىٰ العمل علىٰ تحصين الأجيال الناشئة ضد تيارات التغريب والعولمة ، وبثِّ الأمل في النفوس، وغرس الثقة في نصر الله، وفي وعده الذي لا يتخلّف عن عباده المؤمنين.

عسىٰ أن يصحو النائم، وينتبه الغافل، وينشط الراكد، وعسىٰ أن يتدارك الله سبحانه أمتنا بلطفه ونصره، وما ذلك علىٰ الله بعزيز، فهو سبحانه القائل: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ٦٩﴾ (العنكبوت).

(١) دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين، ص: 11، 12، دار الشروق، ط1، 1997م.

نظرة متأنية في معادلة التغيير الاجتماعي والسياسي

لقد شاءت إرادة الله عز وجل أن يمنّ برحمته على شعوبنا العربية، التي قُهرت لعقود متعاقبة من الزمن، ونُهبت ثرواتها وخيراتها، وارتُهنت خياراتُها لمصلحة قوى خارجية معادية للأمة.. وأن يتداركها بلطفه ومعونته، قبل أن تتردى في مهاوي التهلكة، ويبلغ منها اليأس مبلغه، وتتجه إلى ما يشبه "انتحارًا جماعيًّا" يُقتل فيه الأملُ، بعد أن خبت فيها جذوة الفاعلية والحيوية والحراك الحضاري.

سقطت أنظمة، وذهب رؤساء ظنوا أن حصونهم مانعتهم من "ساعة الحساب" مع الشعوب التي لم يقيموا لها وزنًا، يومًا ما، بعد أن تحولت تلك الشعوب إلى جزء من الجغرافيا أو التاريخ، لا الحاضر الحيّ المتّقد الموّار، فضلًا عن المستقبل المشرق الواعد.

«الزمن» جزء من المعادلة[1]:

المهم أن هذا السقوط المتوالي «الدراماتيكي» لأربعة أنظمة عربية- كانت تبدو أكثر رسوخًا وسيطرةً!- في تونس ومصر وليبيا واليمن (وسوريا في الطريق بإذن الله) في أقل من عام، جعل البعض ممن يتعجّل استكمال مسيرة الإصلاح، يغفل عن

---

(١) للمفكر الجزائري مالك بن نبي معادلة شهيرة في أن الحضارة هي ناتج: الإنسان + التراب + الوقت، وأن تلك المعادلة تحتاج لِمَزْج عناصرها وإحداث التفاعل بينها إلى ما يسميه «مركِّب الحضارة» وهو الذي يتمثل في «الدين»، فالدين يصنع من أطراف هذه المعادلة المفردة كيانًا واحدًا ذا فاعلية وحيوية، كما يجتمع الهيدروجين والأكسجين في معادلةٍ، فيتكون منهما «الماء» بفعل القانون الكيميائي (المركِّب الحضاري)، راجع كتابه: شروط النهضة، ص: 45/ 46، ترجمة عمر كامل مسقاوي وعبد الصبور شاهين، طبعة 1986م، دار الفكر، دمشق.

وأحب أن أضيف أن «الوقت» هنا يشمل معنيين: المعنى الأول (وهو الشائع) إدراك أهمية الوقت في حياة الأفراد والمجتمعات، فلا يُصرف في اللهو واللعب وتوافه الأمور، أما المعنى الثاني فهو إدراك أن إنجاز معادلة التغيير يحتاج لوقت وصبر وتؤدة؛ لأن العجلة في إنجاز المراحل تؤدي إلى إفقادها الفاعليةَ المطلوبة، بل قد تؤدي إلى عكس المراد!

«عامل الزمن» وموقعه من معادلة التغيير الحضاري المنشود.

بمعنىٰ أنه إذا حدثت بعض المشكلات عقب الإطاحة بالنظام القديم، مثل الانفلات الأمني، أو حدوث أعمال عنف من بعض الفئات، أو تزايد معدلات السرقة والسطو، فإننا نرىٰ البعض يتأفف ويضجر، ويلقي باللائم ة علىٰ الثورة، بل يشتط البعض ويزعم أنه لم يرَ خيرًا يستأهل التضحية بدماء الشهداء والجرحىٰ! وكأن الثورة ستصلح في يوم وليلة، أو في بضعة شهور، ما أفسده النظام السابق علىٰ مدىٰ عقود!

ولهؤلاء المتعجلين أقول: يجب ألا تخلطوا بين «**التغيير السياسي**» و«**التغيير الاجتماعي**».

* **التغيير السياسي** يكفي فيه الإطاحة بنظام فاسد ظالم، وإتاحة الحرية أمام نظام وليد يأتي بإرادة الناس ويسعىٰ لتحقيق مصالحهم وطموحاتهم، وهذا أمر قد لا يستغرق وقتًا طويلًا، خاصة إذا تعاونت الأطراف الرئيسية الفاعلة في المجتمع علىٰ الإطاحة بهذا النظام، ثم علىٰ إتمام المرحلة الانتقالية بأسرع وقت وبأفضل صورة.

* أما **التغيير الاجتماعي الحضاري** فإنه لا يكتفي بتغيير «اللافتات» والأسماء، بل يرمي إلىٰ النفاذ إلىٰ الأعماق والمسمَّيات.. ولا يتم بمجرد الإطاحة بنظام سياسي وإحلال نظام آخر مكانه، وإنما يتطلب وقتًا أكبر، ونَفَسًا أطول، وجهدًا أكثر، وبذلًا وتضحية وصبرًا؛ لأن التغيير الاجتماعي بمعناه العام هو: تغيير العادات والتقاليد والأفكار والمعتقدات في اتجاهٍ غير الاتجاه السائد في لحظة مّا.

هو تغيير يستهدف الجوهر قبل المظهر، المضمون قبل العنوان، النفس قبل الجوارح.

وكم كان القرآن الكريم دقيقًا غاية الدقة- كعادته- وهو يرسي تلك المعادلة التي تمثل «قانونًا حضاريًّا ثابتًا» فيما يتصل بالتغيير الفعّال، فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ (الرعد: 11).

فما بالنفس- من معتقدات وقيم وتصوُّرات- هو المستهدَف الأول من التغيير المنشود، وهو الأساس الذي تنبني عليه كل أوجه التغيير الأخرىٰ.

ولذلك فإن استعجال إنجاز التغيير في المجتمع - مهما حسنت نوايا أصحابه المتعجلين - دون إرسائه بشكل عميق، مرتبطًا وقائمًا على تغيير المفاهيم والأفكار ومن داخل الذات، لن يُحدث الأثرَ المرجوَّ من الثورات، التي تعطي فقط - بتغييرها للمعادلة السياسية - «إشارةَ البدء» لعملية التحول الاجتماعي، وتمثل أولى مراحل الطريق الطويل الممتد، وليست آخر المطاف كما يظن البعض.

علاقة طردية:

وإذا أخذنا في الاعتبار أن شعوبنا العربية والإسلامية تعرضت لما يشبه «غسيل المخ» على مدى سنين طويلة، وبُذلت محاولات كثير لإبعادها قسرًا عن نظام الإسلام، عقيدةً وشريعةً وقيمًا وأخلاقًا وسلوكًا وآدابًا، وأن تلك المحاولات - للأسف - قد قطعت شوطًا كبيرًا، خاصة أنها تمت بأيدي ورعاية بعض المسلمين، ممن كانوا في موضع القيادة والتوجيه التربوي والإعلامي.

إذا أخذنا في الاعتبار كل ذلك، لأدركنا كم هو حجم الجهد المطلوب منا أن نبذله؛ حتى يمكن أن نزيل آثار تلك المحاولات الهدامة أولًا، ثم نثبِّت بدلًا منها القيمَ والمفاهيم والآداب الإسلامية.

ويمكننا أن نصوغ تلك العلاقة في معادلة أكثر وضوحًا، فنقول: إن الجهد المتعيَّن والزمن المطلوب لإنجاز التغيير الاجتماعي المنشود، يتناسبان طرديًّا مع حجم الفساد والإفساد الذي ضرب أطنابَه في جنبات المجتمع ومجالات الحياة كافة.

فعملية تغيير المجتمع، ونزع أرديته القديمة البالية، وإلباسه لباسَ التقوى والانسجام والتوازنِ بين معتقد النفس من الداخل وسلوك الجوارح من الخارج.. ليست بالأمر الهين، الممكن إنجازه بنفس سرعة الإنجاز في المستوى السياسي الذي قد لا يُعنى كثيرًا بأخلاقيات الناس وضمائرهم ومعتقداهم، طبعًا إلا من حيث مطابقة تلك المعتقدات والأفكار مع مصلحته هو، ومادامت لا تتزعزع قبضته وسلطته!

ولإدراك صعوبة عملية تغيير المجتمعات ونقلها من حال إلى حال، خاصة مع وجود مثبطات ومغريات وعوائق لا حدود لها - داخليًّا وخارجيًّا - أمام مشاريع

الإصلاح الجادة.. نشير - بإيجاز - إلىٰ أن النبي ﷺ ظل يدعو قومه في مكة ثلاث عشرة سنة قبل الهجرة، مستخدمًا ما توافر له من وسائل متعددة، من الترغيب، والترهيب، والحوار، والمجادلة، مع ملاحظة أنه ﷺ توافرت له من الصفات والمهارات ما لم ولن يتوافر لأحد مثله؛ لأنه ﷺ أكرم الخلق علىٰ الله.. ومع ذلك لم يؤمن معه إلا القليل.. وهذا يدلنا إلىٰ أي مدىٰ يكون تغيير النفوس والأفكار والمعتقدات صعبًا وشاقًّا.

بل إن يوم القيامة يأتي النبي ومعه الرجل، أو الرجلان، أو الرهط، بل يأتي من ليس معه أحد، كما صح في الأحاديث النبوية الشريفة[1].

ولذلك ليس من الصواب أن يتصور أحد أنه يستطيع أن يقطع شوط التغيير الاجتماعي في يوم وليلة أو شهور قليلة، كما هو الحال في مسألة تغيير النظام السياسي.. بل يجب أن ندرك بوضوح - بالإضافة لـ«عامل الزمن» - أننا لن نستطيع أن نحدث هذا التغيير المنشود ما لم تتكاتف أعمال وجهود وأهداف أجهزة الإعلام والتثقيف والتعليم والتقنين في هذا الاتجاه.

وقديما قال الشاعر:

متىٰ يَبلُغ البُنيانُ يومًا تَمامَه ... إذا كُنت تَبنيهِ وغَيرك يَهدِم

إننا نحتاج - ضمن أولوياتنا العاجلة - إلىٰ النهوض بخطابنا الديني والتربوي والإعلامي، وإلىٰ إعادة صياغة وتأهيل كل من يتصدرون منافذ الفكر والتوجيه والإدارة، بحيث نوجد خطابًا عامًّا في المجتمع، عبر كل الأطر والوسائل، يهدف إلىٰ

---

(١) وردت روايات كثيرة في هذا المعنىٰ، منها رواه الإمام أحمد وابن ماجه عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَجِيءُ النَّبِيُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمَعَهُ الرَّجُلُ، وَالنَّبِيُّ وَمَعَهُ الرَّجُلانِ وَأَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، فَيُدْعَىٰ قَوْمُهُ فَيُقَالُ لَهُمْ: هَلْ بَلَّغَكُمْ هَذَا؟ فَيَقُولُونَ: لا، فَيُقَالُ لَهُ: هَلْ بَلَّغْتَ قَوْمَكَ؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ، فَيُقَالُ لَهُ: مَنْ يَشْهَدُ لَكَ؟ فَيَقُولُ: مُحَمَّدٌ وَأُمَّتُهُ، فَيُدْعَىٰ مُحَمَّدٌ وَأُمَّتُهُ، فَيُقَالُ لَهُمْ: هَلْ بَلَّغَ هَذَا قَوْمَهُ؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، فَيُقَالُ: وَمَا عِلْمُكُمْ؟ فَيَقُولُونَ: جَاءَنَا نَبِيُّنَا فَأَخْبَرَنَا أَنَّ الرُّسُلَ قَدْ بَلَّغُوا، فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ قَالَ: يَقُولُ: عَدْلًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَىٰ النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا» (صححه الألباني).

ترسيخ قيم النهوض والفاعلية والحيوية الحضارية، ويعرف في الوقت ذاته كيف يجمع في تمازج وتكامل بين القيم والثوابت الإسلامية وبين المنجزات الحضارية، التي هي- في الحقيقة- إرث إنساني مشترك أسهمت فيه كل الأمم والحضارات بصورة أو بأخرىٰ.

شعوبنا بخير:

وإن مما يبشر بالأمل، ويُهدئ من الرَّوْع، أن شعوبنا بحمد الله مازالت علىٰ خير كثير، وأنها- رغم المحاولات المضنية الخبيثة التي بُذلت- في شوق إلىٰ إسلامها، وإلىٰ تحكيمه في واقع الحياة، يكفي أن نراجع نتائج الانتخابات في البلاد العربية بعد «الربيع العربي»، والتي فاز الإسلاميون بأغلبيتها، رغم حملات التشويه و «القصف الإعلامي» المتواصل.

إن شعوبنا تحتاج فقط إلىٰ حسن التوجيه والدعوة، وإلىٰ الصبر والأناة والرفق، وأن نغادر مرحلة الشعارات والأفكار العامة والتأصيل النظري إلىٰ مرحلة التطبيق والبرامج والخطط التفصيلية، ونثبت لهم عمليًّا أن الإسلام فيه سعادتهم في الدنيا والآخرة، ومصلحتهم العاجلة والآجلة.

شعوبنا فيها خير كثير وطاقات كامنة، تحتاج إلىٰ من يستخرجها ويوظفها؛ حتىٰ تقطع «الفجوة الحضارية» التي حدثت لها في القرنين الأخيرين خاصة، وحتىٰ تكون مصونة الحقوق علىٰ المستوىٰ الدولي، لا يقدر أحد علىٰ طعنها في قيمها وثوابتها، ولا علىٰ إهانة مقدساتها واغتصاب أرضها.

تغيير المنكر أيُّ تغيير؟ وأيُّ منكر؟

لطالما أثار موضوع «تغيير المنكر» إشكاليات متعددة، ونقاشًا متجددًا في الفكر الإسلامي، وشغل مساحات واسعة منه، قديمًا وحديثًا، ومثّل إحدىٰ المسائل المهمة التي دار عليها وارتبط بها ظهورُ انقساماتٍ فكرية وحركية علىٰ السواء.

ذلك أن موضوع «تغيير المنكر» ليس موضوعًا فكريًّا منبت الصلة بالواقع، بل هو وثيق الصلة به، ويصب في القلب منه. ولم لا؟! وهو يهدف إلىٰ تغيير هذا الواقع وتبديله، أيًّا كانت الصورة التي يطمح إليها، والوسيلة التي يسلكها.

ودائمًا تكون الأفكارُ التي لها صلة بالواقع، وليست مجرد تمارين عقلية وتوهمات منظِّرين، ذاتَ طابع خاص، إذ يتعدىٰ أثرها «عالمَ الأفكار» إلىٰ «عالمِ الأشياء»، وربما يقلبه رأسًا علىٰ عقب.

ولا شك أن موضوع «تغيير المنكر»، موضوع متشعب الجوانب، وله مداخل متعددة يمكن أن نعالجه من خلالها، كما أنه يتماسّ مع عدة أبعاد: فقهية، ومعرفية، واجتماعية، ونفسية، وتاريخية، تفرض علىٰ الباحث أن يتطرق إليها، أو يضعها في اعتباره علىٰ الأقل، لاسيما إذا كنا بصدد الحديث عن تغيير إيجابي فعّال، ولسنا بصدد الحديث عن «مجرد تغيير» قد تكون نتائجه وعواقبه أسوأ بكثير مما كنا نظنه خطأ وخطرًا!

لكني أحب أن أتناول هذا الموضع المتشعب والممتد من خلال التطرق - بإيجاز - إلىٰ أربع نقاط، أحسب أنها تعطي ولو مجرد إشارات مضيئة إلىٰ هذا الموضوع متعدد الأبعاد.

التغيير.. حاجة مستمرة:

لقد اختص الله سبحانه ذاتَه العليةَ بالكمال المطلق، والتنزُّه عن أية نقيصة، فهو

سبحانه لا يحتاج إلىٰ شيء لأنه خالق كل شيء. واختص سبحانه أنبياءه ورسله بالعصمة؛ لأنهم يبلغون الوحي عنه إلىٰ خلقه، أما من عداهم من سائر البشر، فيجوز في حقهم الخطأ والصواب، والخير والشر.

والإنسان لا يخلو حاله من أحد أمرين: إما من خير يُعان عليه من الله ويوفقه إلىٰ أسبابه، وإما من شر تحرضه عليه نفسه الأمارة بالسوء أو الشيطان الوسواس الخناس. فهو- أي الإنسان- متأرجح بين هذين الحالين؛ لذلك كانت حاجته إلىٰ التوبة والاستغفار ومراجعة النفس والاستدراك علىٰ ما يفوته من خير أو ما يقع فيه من إثم، حاجة ضرورية لا يستغني عنها مادام فيه عرق ينبض.

وإذا كان هذا حال الإنسان الفرد، فإن المجتمع لا يشذ عن هذه القاعدة، فحال الأمم والشعوب لا يخلو من نهضة فتحتاج إلىٰ المحافظة عليها وتأكيدها ودفعها إلىٰ الأمام، أو من تخلف وانحطاط فتحتاج معهما إلىٰ منبِّهات وشواحذ وإلىٰ من يفجر فيها الطاقات المعطلة والإمكانات المهدرة للتغلب عليهما.. ومن هنا كانت حاجة الفرد والمجتمع إلىٰ «التغيير».

وإذا وضعنا نصب أعيننا المغريات والجواذب الكثيرة التي باتت تتنازع عقل المسلم وقلبه ونفسه - علىٰ مستوىٰ الفرد والمجتمع- وأن تلك الشواغل تلح بإصرار واستماتة كل لحظة علىٰ صرفه عن المهمة التي خلقه الله سبحانه من أجلها، حتىٰ أصبحت تقتحم عليه أشد الأمكنة والأزمنة خصوصية به، لأدركنا مدىٰ حاجة الإنسان الشديدة إلىٰ «التغيير» الذي يمنحه أسباب التحصين والمواجهة، ويمده بحبل النجاة وسط هذه الموجات المتتابعة المظلمة من عوامل الهدم والهدر.

فلا يتصور إنسان أنه استغنىٰ عن تجديد نفسه ومراجعة موقفه، ولا تحسب أمة أنها لا تفتقر إلىٰ محاسبة الذات وإعادة النظر في الخطوات والإمكانا ت والطموحات.. وهذا هو المعنىٰ الأوسع والأشمل للتغيير المطلوب الذي هو حاجة مستمرة.

تغيير المنكر أم ترسيخ المعروف؟

قد ينطلق الإنسان في سعيه لتغيير الواقع المحيط به من موقع الساخط والمتمرد

والقاسي والقاضي، وليس من موقع الناصح والشفيق والرءوف والداعية! ولا شك أن اختلاف هذين الموقعين ليس اختلافًا نفسيًّا وعاطفيًّا فقط، بل هو يستتبع بالضرورة اختلافًا فكريًّا في ترتيب الأولويات وطريقة النظر إلىٰ حجم الأخطاء الحاصلة وأهميتها، واختلافًا سلوكيًّا في الوسائل التي يتخذها لتغيير هذا الواقع.

ومن العجيب أن بعض الدعاة يتخذون من الموقع الأول منهجًا وطريقة، علىٰ العكس تمامًا مما تدلنا عليه سيرة النبي ﷺ في دعوته قومه، وهم الذين كانون مخالفين بالكلية للمنهج الذي يدعو إليه.

ولتتأمل معي تلك الكلمات الأولىٰ- الرقيقة والواضحة في الوقت ذاته- التي خاطب بها النبي ﷺ قومه بني هاشم حين دعاهم بعد أن أُمر بدعوة عشيرته الأقربين، فقال لهم: «إِنَّ الرَّائِدَ لا يَكْذِبُ أَهْلَهُ، وَاللهِ لَوْ كَذَبْتُ النَّاسَ جَمِيعًا، مَا كَذَبْتُكُمْ، وَلَوْ غَرَرْتُ النَّاسَ، مَا غَرَرْتُكُمْ ، وَاللهِ الَّذِي لا إِلَهَ إِلا هُوَ، إِنِّي لَرَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ خَاصَّةً وَإِلَىٰ النَّاسِ كَافَّةً، وَاللهِ لَتَمُوتُنَّ كَمَا تَنَامُونَ، وَلَتُبْعَثُنَّ كَمَا تَسْتَيْقِظُونَ، وَلَتُحَاسَبُنَّ بِمَا تَعْمَلُونَ، وَلَتُجْزَوُنَّ بِالإِحْسَانِ إِحْسَانًا وَبِالسُّوءِ سُوءًا، وَإِنَّهَا لَجَنَّةٌ أَبَدًا، أَوْ لَنَارٌ أَبَدًا»(١).

ولذلك لم يكن عجبًا أن امتن الله سبحانه علينا بأن بعث إلينا رسولاً رءوفًا رحيمًا، في قوله سبحانه: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾﴾ (التوبة) فدلّ ذلك أن هاتين الصفتين في مقدمة ما يجب أن يتحلىٰ به الداعية.

فهذا السؤال: بأيهما نبدأ، تغيير المنكر أم ترسيخ المعروف؟ يلفت النظر إلىٰ أن البعض- للأسف- قد لا يرىٰ فيما حوله إلا المنكر، وما هو خطأ ومرفوض، ولا تقع عينه إلا علىٰ الأسوأ في حياة الناس، وهذا يورثه- بلا شك- سخطًا علىٰ واقعه، وربما يأسًا منه، ويؤثر علىٰ الوسائل التي يسلكها والأحكام التي يصدرها.

إن مجتمعاتنا بخير والحمد لله، لكنّ ما تراكم عليها من عوامل الهدم والهدر حجب فيها صفات طيبة، وأطلق العنان للشهوات والمنكرات، ونحن نحتاج في

(١) جمهرة خطب العرب، أحمد زكي صفوت، 1/ 51، ط1، 1923، مكتبة الحلبي، القاهرة.

المقام الأول إلىٰ أن نحسن الظن بأنفسنا وبمجتمعاتنا، وإلىٰ أن نتحلىٰ بالصبر والرؤية المتفائلة والنفس الطويل، إضافة إلىٰ بذل الوسع في الدلالة علىٰ الخير وإرشاد الناس إليه أولًا، بدلًا من الإلحاح علىٰ فكرة التنفير من الخطأ والتحذير منه.

فكثير مما نراه خطأ، سينمحي تلقائيًا بمجرد أن نعمل علىٰ ترسيخ المعروف، ونرشد برفق إليه، ونفسح المجال أمامه. فمثلًا قد تعلم عن إنسان أنه سيئ الخلق، وعاق لوالديه، ويؤذي جيرانه، ويأتي المنكرات.. فإذا أنت شغلت نفسك بتحذيره من كل صفة ذميمة من هذه الصفات، فستحتاج وقتًا طويلًا، وربما ينفر منك ولا تنفع معه النصيحة! أما إذا أحسنت له القول، وأقمت معه جسرًا من المودة والتآلف، ودللته برفق علىٰ سبل الخير من قراءة القرآن ومجالسة الصالحين ولزوم دروس العلم، فإن درجة تأثره تكون أكبر، والوقت اللازم ليتخلص من الصفات الذميمة سيكون أقل.. وهكذا بدلًا من أن تلعن الظلام، أوقدْ شمعة.

ما التغيير المنشود؟

إن التغيير الذي أعنيه في هذا المقام لا يقف عند تصور ساذج بسيط أو صورة وحيدة للمراد منه وهو التبديل [1]، بل يشمل تصورًا مركَّبًا لأن الحياة نفسها مركَّبة، وصورًا متعددة للتغيير، تشمل تقديم النصح والإرشاد والتوجيه، والاستفادة القصوىٰ مما هو ممكن ومتاح، وصولًا إلىٰ ما هو مأمول ومطلوب، مع تنوعٍ في الوسائل والأدوات حسب ما يقتضيه الحال والمقام.

فالتغيير المنشود ليس شكليًّا وإن كان الشكل جزءًا منه، وليس فرديًّا وإن كان الفرد أساسَه ومنطلقَه، وليس سياسيًّا وإن كانت إقامة الدولة سياجَه وإطارَه.

هو في الحقيقة تغيير يستهدف الجوهر قبل المظهر، والمضمون قبل العنوان، والنفس قبل الجوارح ، والأخلاق قبل القانون، والمجتمع قبل الدولة. وكم كان القرآن الكريم دقيقًا غاية الدقة وهو يرسي تلك المعادلة التي تمثل «قانونًا حضاريًّا

(١) التغيير: عبارة عن تبديل صفة إلىٰ صفة أخرىٰ، مثل تغيير الأحمر إلىٰ الأبيض. والتغيير إما في ذات الشيء أو جزئه أو الخارج عنه. انظر: معجم «الكليات لأبي البقاء الكفوي»، تحقيق: د. عدنان درويش، ومحمد المصري. ص: 294، ط2، 1419هـ 1998م. مؤسسة الرسالة، بيروت.

ثابتًا» فيما يتصل بالتغيير الفعّال، فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ (الرعد: 11).

فتغيير النفس والجوهر هو المستهدَف الأول من التغيير المنشود، وهو الأساس الذي تنبني عليه كل أوجه التغيير الأخرىٰ، وصولًا إلىٰ إقامة الدولة التي تحافظ علىٰ مكتسبات التغيير علىٰ مستوىٰ الفرد والمجتمع، وترد عنها محاولات الكيد والاختراق، وتسعىٰ أيضًا في الوقت ذاته إلىٰ إشاعة هذا الهدي الرباني بين الإنسانية المتخبطة في الظلمات.

ولذلك قلت: إن التغيير المنشود هو «عملية مركبة»، سواء علىٰ مستوىٰ المراحل (الفرد، الأسرة، المجتمع، الدولة)، أو الأدوات (التربوية، الإعلامية، الاقتصادية، القانونية، السياسية).

أما الذين يتصورون وجود مرحلة واحدة للتغيير- بعضهم يركز علىٰ الفرد والأخلاق، وبعضهم يركز علىٰ الدولة والسياسة- أو يتصورون وسيلة واحدة له- مثل الوعظ والإرشاد أو العمل السياسي، وبعضهم يجنح إلىٰ العنف والانقلابات- فإنهم لا يأخذون في اعتبارهم مفهوم التغيير بوصفه مفهومًا مركبًا يتطلب السير بخطوات متوازية في المراحل المتعددة والأدوات المتنوعة، بشرط أن يكون بعيدًا عن العنف والتطرف.

وللشيخ محمد الغزالي- رحمه الله- كلمات هادية في هذا الباب، حيث يقول: «إقامة دين شيء، واستيلاء جماعة من الناس علىٰ الحكم شيء آخر، فإن إقامة دين تتطلب مقادير كبيرة من اليقين، والإخلاص، ونقاوة الصلة بالله، كما تتطلب خبرة رحبة بالحياة، والناس، والأصدقاء، والخصوم، ثم حكمة تؤيدها العناية العليا في الفعل والترك، والسلم والحرب»[1].

ما المنكر المرفوض؟

هذه نقطة مهمة وأساسية ينبغي أن تكون واضحة ضمن التصور الشامل والمفهوم

(١) مشكلات في طريق الحياة الإسلامية، ص: 112، سلسلة «كتاب الأمة» رقم 1، ط3، 1402هـ قطر.

المركب لعملية التغيير المنشود؛ وقد أدىٰ إغفالها إلىٰ ظهور جماعات العنف المسلح التي كان من الواضح أنها تحلَّت بقدر كبير من الإخلاص والحماسة، لكن غاب عنها - للأسف - عمق التجربة وحسن الفقه[1].

فلا شك أن طريق الإصلاح أمامه في مختلف مجالات الحياة عقبات كثيرة، تراكمت عبر أزمنة مختلفة، وتحت وطأة خطط لم تكل عن إضعاف المسلمين ومحاصرتهم في دائرة التراجع والانحطاط.

وأمام هذه التحديات الكثيرة والمتغلغلة في المجتمع، إنْ لم ندرك الأولويات المطلوب إنجازها، والخطوات العاجلة التي لا تحتمل تأخيرًا، والوسائل الفاعلة التي تحدث تراكمًا إيجابيًّا دون آثار جانبية، والمنكر الأشد ضررًا ولا يمكن السكوت عنه.. فإننا قد نصنع بأيدينا - ومن حيث لا ندري - عقبات جديدة تضاف إلىٰ ما هو حاصل علىٰ أرض الواقع!

ومن هنا، يمكن أن ألخص أهم الشروط والقواعد والضوابط التي وضعها العلماء عند التصدي لتغيير المنكر، فيما يلي[2]:

* ليس كل ما قد يتصوره البعض منكرًا لأول وهلة هو منكر في الحقيقة، ولا بد من مراعاة مساحات الاجتهاد والتنوع في الفقه الإسلامي، وأن يعذر بعضنا بعضًا فيما اختلفنا فيه.

* وليس كل أمر راجح، مطلوبًا أن نجمع الناس عليه، سواء تعلق الرجحان

---

(١) يقول الشيخ محمد الغزالي في كتابه الرائع «مشكلات في طريق الحياة الإسلامية»: إن المدافعين [عن الإسلام] لا ينقصهم غالبًا الحماس والإخلاص، وإنما ينقصهم عمق التجربة وحسن الفقه. إنهم يحسبون أن حال المسلمين اليوم وليد عِلل عارضة، ومن السهل إزالتها في أيام معدودات.. وما علىٰ الشباب إلا أن يتقدم ويقاتل ويحطم ما أمامه من عوائق، وسوف يبتسم له النصر بعد مرحلة أو مرحلتين، وهذا الاستعجال كان وراء متاعب كثيرة، وخسائر ثقيلة للدعوة الإسلامية، بل ربما زاد خصومها تمكينًا وضراوة، ص: 17، المصدر السابق.

(٢) يمكن مراجعة المزيد عن هذه الشروط والقواعد والضوابط وغيرها في: «رفع الملام عن الأئمة الأعلام» ابن تيمية، «دعاة لا قضاة» حسن الهضيبي، «الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف» د.يوسف القرضاوي، «الحاكمية في الفكر الإسلامي» د.حسن لحسانة، «القواعد الشرعية ودورها في ترشيد العمل الإسلامي» د.محمد أبو الفتح البيانوني.

بالفعل أو بالترك؛ ولهذا رفض الإمام مالك دعوة الرشيد أن يحمل الناس علىٰ كتابه «الموطأ»، وأرسىٰ الفقهاء قاعدة أصيلة في هذا الباب وهي «لا إنكار في المختلف فيه» ضمن «فقه الخلاف».

* وليس كل منكر غيرِ مختلف فيه، يمكن تغييره في التوّ واللحظة، فهناك اعتبارات أخرىٰ مثل القدرة علىٰ تغييره، وتحديد المخاطَب بهذا التغيير، وهل يتعارض تغييره مع ما هو أكثر ضررًا منه، وهنا تَرِد قاعدة «ارتكاب أخف الضررين» ضمن «فقه المآلات» و«فقه التدرج».

* وليس كل مسلم مخاطَبًا بوسائل التغيير الثلاثة المعروفة الواردة في الحديث النبوي: «مَنْ رَأَىٰ مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الإِيمَانِ» (رواه مسلم)، فهناك من يخاطَب بوسيلة التغيير باليد، مثل الحاكم أو الدولة تجاه المواطنين، والأب تجاه أبنائه. ومن يخاطب بوسيلة الإنكار باللسان وهم العلماء الذين يجمعون بين «فقه النص وإدراك الواقع»، وكذلك يخاطب بها كل مسلم يحسن معرفة مسألة جزئية فيتصدىٰ لها، لحديث النبي ﷺ: «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً» (رواه البخاري). أما وسيلة الإنكار بالقلب فتبقىٰ متاحةً لكل مسلم يرىٰ منكرًا لا يملك تغييره بغير القلب لأي سبب كان، وذلك كله ضمن «فقه المتاح».

* ثم من قبل هذا ومن بعد، ينبغي - كما أشرنا - أن نقدم الدعوة والتربية والتوجيه أولًا، وأن نسلك من الطرق والوسائل أيسرها وأكثرها حكمة ومناسبة، وأن ندرك أننا مطالبون ببذل الجهد واستفراغ الطاقة، ولسنا مكلفين بتحقيق النتائج والغايات.

وأن نفهم جيدًا أننا أمام واقع معقَّد ومركَّب ومتشابك، لا تكفي لتغييره كلمة مخلصة، ولا ضربة حازمة، وإنما يتطلب سعيًا حثيثًا يواصل الجهد بالليل والنهار علىٰ هدىٰ وبصيرة، وبالحكمة، والموعظة الحسنة، والجدال بالتي هي أحسن.

الحِوار فريضةٌ غائبة حانَ أذانُها

ما أكثرَ الفرائضَ الغائبة في حياتنا! وما أشدَّ حاجتَنا إليها!

و«الحوار» إحدىٰ تلك الفرائض التي انزوت عن سمائنا، مع غياب شمس حضارتنا وأُفول نَجمها، حتىٰ رأينا هذا الضيق بين أبناء الأسرة الواحدة، فضلًا عن أبناء المجتمع الواحد، ناهيك عن أبناء الوطن الواحد والحضارة الواحدة.

لعَمرُكَ ما ضَاقتْ بلادٌ بأهلِها ولكنَّ أخلاقَ الرجالِ تَضِيقُ

ولا أعني بـ «فريضة الحوار» أنه من قبيل تلك الفرائض التي حدَّدتها النصوص وصرَّحت بها، بل أعني أنه من قبيل الأسس والركائز والمفاهيم التي رسَّخها الإسلام وحضَّ عليها، بحيث غَدَتْ كأنها فريضة من فرائضه، أو أصبحت سِياجًا ضروريًّا لإقامتها.

إن الله سبحانه- وهو الربُّ الأعلىٰ، وخالق الكون، ومالِكُ أمرِه- قد أجرىٰ حوارًا مع الآبق إبليس، علىٰ النحو الذي سجَّله القرآن الكريم بتفصيل في أكثر من موضع.. مع أن إبليس قد استحق العقوبة بمجرد الامتناع عن تنفيذ الأمر بالسجود لآدم ، والعصيانُ حينئذ سببٌ كافٍ لرفض الحوار من الطرف الأعلىٰ، الذي بإمكانه أن يعاجل العاصي بالعقوبة المستحقة.

لكن الحوار هنا في قصة الآبق إبليس إنما هو تفضُّلٌ من الله سبحانه ليقيمَ عليه الحجة، ويقطع عليه الأعذار، كما أنه توضيح وتعليم لأممٍ آتيةٍ من المهم أن تطلع علىٰ المزيد عن إبليس، وكيف يفكر، ولِمَ يعاند؛ لتكون علىٰ حذر وبيِّنة.

والأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام، كان الحوار رسولَهم في البلاغ والبيان والتواصل مع أقوامهم، ولم يَضيقوا ذَرْعًا بالردِّ علىٰ شُبهة محاوِر، أو مناكفة مجادِل ، بل كان نَفَسُهم في الحوار والنقاش أطولَ من خصومهم الذين خشَوا علىٰ أنفسهم- ولا أقول علىٰ غيرهم فحسب- من مجرد الاستماع لآيات الله تتلىٰ، فصمُّوا آذانهم وتواصَوا بين بعضهم البعض: ﴿لَا تَسْمَعُوا لِهَٰذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ﴾ (فصلت: 26).

وكان حريًّا بهم- لو يملكون ما يدافعون عنه باقتناع وتجرُّدٍ- أن يستمروا في الحوار حتىٰ يتضح أيُّ الفريقين أهدىٰ سبيلًا، لكنهم عجزوا حتىٰ عن الحوار..

وقد رأيت أن يكون مدخلي لـ «الحوار» هو تناول معنيين من المعاني اللغوية للكلمة، وهما معنيان: الجمال والنصرة.

الحوار.. جَمَال:

إذا كان من المعاني اللغوية لمادة «حور» ما يدل علىٰ الجمال، سواء جمال العين، أو جمال المرأة بصفة عامة ، حتىٰ وصف القرآن نساءَ الجنة بالحُور فقال: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ ﴿٧٢﴾﴾(الرحمن). وجاء في «المفردات»: «الْحَوَرُ: قِيلَ ظُهورُ قليل من البَياضِ في العَيْن مِن بين السَّواد، وأَحْوَرَتْ عَينُه وذلك نهايةُ الْحُسْنِ من العَين»[1]. وفي «لسان العرب»: «وَالْحَوْرَاءُ: الْبَيْضَاءُ، لا يَقْصِدُ بِذَلِكَ حَوَرَ عَيْنِهَا. وَالأَعْرَابُ تُسَمِّي نِسَاءَ الأَمْصَارِ حَوَارِيَّاتٍ لِبَيَاضِهِنَّ»[2].

أقول: إذا كانت هناك صلة بين الحوار والجمال، فلا شك أن دلالة الحوار علىٰ جمال العقل أوْلىٰ من دلالته علىٰ جمال الظاهر، فإن العقل الجميل هو الذي يبحث عن الحقيقة، ويقبل النقاش والحوار، ويُفسح المجال لما يخالفه، ولا يُعرِض عما لا يقبله مما يجوز فيه التعدد والتنوع.

أما العقل الذي لا يكون هذا وَصْفَه، فإن في تسميته «عقلًا» شكًّا من الأساس!

الحوار.. نُصْرَة:

ومن معاني «حور» أيضا: النُّصْرَة، لذلك سُمي أنصارُ نبيِّ الله عيسىٰ ابن مريم: حواريين، جاء في «المفردات»: «الحَوَارِيُّونَ: أَنْصَارُ عِيسىٰ عليه السلام.. وقوله ﷺ: «الزبَير ابنُ عمَّتي وحَوَارِيِّ»[3]، وقوله أيضًا: «لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيٌّ، وحَوَارِيِّ: الزبَيرُ »[4]؛ تَشْبِيهٌ

(١) «المفردات في غريب القرآن»، الراغب الأصفهاني، صـ/ 178، مكتبة نزار مصطفىٰ الباز، بدون تاريخ.
(٢) «لسان العرب» لابن منظور، من «المكتبة الإسلامية» علىٰ موقع «إسلام ويب».
(٣) روىٰ أحمد في مسنده، في «أول مسند المدنيين رضي الله عنهم أجمعين» عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيٌّ؛ وَحَوَارِيَّ الزُّبَيْرُ وَابْنُ عَمَّتِي».
(٤) رواه البخاري ومسلم عن جابر بن عبد الله.

بِهم في النُّصْرَةِ ، حيثُ قال: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ﴾ (آل عمران: 52) (1).

قلتُ: نعم، الحوار نصرة، لكنها نصرة الحق والحقيقة والموضوع، لا نصرة الذات والشخص والنفس، ويوم ينقلب الحوار إلىٰ نصرةِ غيرِ الحقيقة فإنه يصير لَجَاجَةً وخِصامًا، وهي من ملحقات المناظرة لا المحاورة. فالحوار المثمر يتطلب التجرد عن حظوظ النفس، وهذا لا يكون إلا إذا كان الهدف نصرة الحق لا الذات.

وهل صارت «حواراتنا» علىٰ المستوىٰ الاجتماعي والسياسي، بلا جدوىٰ- حتىٰ فقدت كلمة «الحوار» معناها ومصداقيتها، وصارت دلالةً علىٰ استهلاك الوقت والجهد- إلا لأن الانتصار فيها كان للنفس لا الحقيقة؟!

الْحِوَار.. طَرَفَانْ:

ومما يقتضيه الحوار بطبيعته أنه يكون بين طرفين- أو أكثر- يتبادلان النقاش والرأي، ويعرض كلٌّ منهما ما لديه؛ سعيًا لجمع الفائدة من كلا الاتجاهين، والوصول إلىٰ أفضل خلاصة.

وحتىٰ حديث الإنسان إلىٰ نفسه، يصحُّ أن يُسمَّىٰ حِوارًا ، إذا قابل الإنسان بين الأفكار المختلفة، وأجرىٰ نقاشًا بينها. وهنا يكون التعددُ المطلوب في الحوار، تعددًا بين الأفكار وليس بين الذَّوات.

فالحوار قرين التعددية والإقرارِ بالتنوع ، ولا يُتصوَّر «الحوار» بوجود طرف واحد، إلا إذا كان تَلْقِينًا- كما في معظم مدارسنا وجامعاتنا، للأسف- أو كان خداعًا للنفس، كما هو حال «الحوارات السياسية» التي يدخل فيها كلُّ طرف وهو لا يستمع إلا لمطالب نفسه، وكأنه وحْدَهُ بالقاعة!

الحوار يستلزم ابتداءً التسليمَ بوجودِ الآخر، وحقِّه في صواب الرأي ومشاركة الفعل. فإذا اعتقد الإنسان أن غيره لا يقول صوابًا أبدًا، أو لا حقَّ له في العمل وإثبات الذات، فإنه تلقائيًّا يرفض الحوار، أو يتخذه سبيلًا لمضيعة الوقت واستهلاك الجهد ،

(1) «المفردات»، الأصفهاني، ص: 1/ 178، بتصرف يسير.

لا سبيلًا إلىٰ بناء الجسور، وتفادي الصدام.

إن من يرفض التعددية والتنوع، ولا يرىٰ إلا ذاته ومطالبه، ويرفع شعار: «رأيي صواب لا يحتمل الخطأ، ورأي غيري خطأ لا يحتمل الصواب»، هل يؤمن بالحوارِ وسيلةً للتفاهم؟! وهل إذا شارك في «جلسات الحوار» سيكون حريصًا علىٰ إنجاحه، ومستعدًا للتنازل عن بعض النقاط للوصول إلىٰ حل؟!

الحوار.. توليدٌ للأفكار[1]:

فضلًا عن كون الحوار هو الوسيلة المثلىٰ- والوحيدة- لإدارة الخلاف والاختلاف دون خسائر، فإنه أيضًا إحدىٰ الوسائل المهمة لِقَدْحِ زِنَادِ العقل، وتوليد الأفكار، وعَصْف الأذهان، والتحريض علىٰ التجديد والابتكار.

جرِّبْ أن تفكِّر وحدك في موضوع ما، ثم أَدِرْ حوارًا جماعيًّا حول ذات الموضوع، ثم انظر أيَّ الطريقتين تخرج منهما بخلاصات أعمق وأفضل.

إن خير طريقة لتوليد الأفكار، أن تجعل الفكرة تتلاقح مع أفكار أخرىٰ، فإذا أنت أدرتَ حوارًا داخليًّا مع نفسك، تلاقحت الأفكار بدرجة ما ، لكن إذا تحاورتَ مع الآخرين، صارت الفرصة أكبر للتعرف علىٰ عوالم أخرىٰ، ومداخلات وحلول أكثر.. وكفىٰ بهذه فائدة للحوار!

ولا شك أن نجاح هذه العملية يستدعي أن تنتقي من تحاورهم وتستطلع آراءهم، بأن يكونوا من ذوي الخبرة، والقابلية للتواصل مع الآخرين بأَرْيَحِيَّة وإخلاص.

الحوار.. ثِقة:

إذا كان الحوار يهدف- ضمن ما يهدف إليه- إلىٰ إقناع الآخرين بوجهة نظر معينة، فإن هذا يعني بالضرورة أن يكون المحاوِر علىٰ ثقة تامة بما يعتقد ويحاور الآخرين فيه. ولذا، فالشخص الذي يعتمد في عقيدته وبناء مفاهيمه علىٰ التقليد، تجده يخشىٰ من الحوار، ولا يستسلم بسهولة لعرض آرائه أمام الآخرين، خشيةَ

(١) استفدت هذا المعنىٰ من المفكر الفلسطيني د. أحمد صدقي الدجاني- رحمه الله- لكن غاب عني اسم كتابه.

انتقادها، مما يُلجِئه إلىٰ الانزواء، والتمادي في التقليد والتبعية.

لكن الدخول في حوارات ونقاشات مفتوحة، يجعل المرء أكثر ثقةً بما لديه، وأكثر قدرةً علىٰ التحاور مع الآخرين بشأن أفكاره.

ولما كان القرآن الكريم تنزيلَ ربِّ العالمين، ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾ (فصلت)، فإنه لا يخشىٰ من محاورة الآخرين، ولا من عَرْضِ آرائهم بصدق وأمانة للرد عليها وتفنيدها، بل يرفع شعارًا لم يُسبَق إليه، وهو: ﴿هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ﴾ (البقرة: 111). وقد وردت هذه الكلمة في أكثر من موضع من القرآن، منها عند الرد علىٰ زعم أهل الكتاب أنه ﴿لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾ (البقرة: 111)، وعند الرد علىٰ من أشركوا بالله و ﴿ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾ (الأنبياء: 24).

والإسلام بشعاره: ﴿هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ﴾ (البقرة: 111)، يغرس الثقة به في نفس المسلم، ويجعله علىٰ يقين جازم وإيمان راسخ، فضلًا عما يشير إليه هذا الشعار من أن «البرهان» - لا السيف - هو طريق الإسلام للإقناع والحوار، والجدال بالتي هي أحسن. ولا تلتفتْ إلىٰ أكاذيب وافتراءات خصوم الإسلام.

من يرفع الأذان؟

كم خسرت أمتنا بسبب غياب الحوار علىٰ مستويات الحياة كافة : التربوية، والثقافية، والاجتماعية، والسياسية، وكم جرَّنا ذلك إلىٰ أنَّ الصدامَ يكاد يكون ثقافة مترسخة حتىٰ داخل الأسرة الواحدة، بل حتىٰ بين الإنسان ونفسه!

فغابَ الصفاء الذاتي، والترابط الأسري، والتماسك الاجتماعي ، وحلَّ التناحر والشقاق، وتبعثرت الجهود والطاقات في معارك وهمية ، ما كان لها وجود من الأساس لو أنّا اعتمدنا الحوار طريقةً، لا أقول لحلِّ الخلاف، بل لإدارته.

وإذا كان ديننا يُقرُّ ويعترف بالتعددية والاختلاف علىٰ مستوىٰ المعتقَد: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴿٩٩﴾﴾ (يونس)، فإن الاعتراف بالتعددية والاختلاف فيما دون المعتقد، هو أيسر وأقل كُلْفَة.

وحينئذ، لا مفر من إدارة هذا التنوع إلا بالحوار، لتتكامل الجهود لا تتعارض، وتتواصل الجسور لا تنقطع.

فعند عدم الحوار، يصبح الطرفان خاسرَيْن، حتىٰ لو كان أحدهما يظن أنه انتصر بسبب أنه أقل خسارة.

إن الحوار ضرورة إنسانية، وركيزة إسلامية، وفريضة غائبة حان أذانُها.. فمن يرفع الأذان، ويجيب النداء؟

يا قومنا، تعالَوا إلىٰ كلمة سواء، فإن الشيطان قد رضي بالتحرِيش بينكم، فاقطعوا الطريق علىٰ حالِقَة الدِّين وحارقة الأوطان..

obeikandl.com

لأنَّ الإنسانَ صَنعةُ الله

«الإنسان» هو عماد الحضارات.. لكن أيُّ «حضارة» تبقىٰ إذا أريق دم هذا الإنسان بغير حق؟!

و«حقوق الإنسان» هي من أعظم ما استقر في حضارتنا المعاصرة من منجزات إنسانية.. لكن ما قيمة تلك «الحقوق» إذا أُبيح دم صاحبها وأزهقت رُوحُه بغْيًا وعدوانًا؟!

إذن نحن في هذه القضية- وهي تأكيد حرمة الدماء- لسنا بإزاء قضية فرعية، أو أمر هامشي يمكن أن نتغاضىٰ عنه أو نتجاوزه، بل نحن أمام قضية تمثل جوهرَ قضايا متعددة، وأمام استحقاق تأسيسي تنبني عليه بالضرورة مواقفُنا من تفريعات كثيرة.

فمن يستهين بحرمة الدماء، هل يمكن أن يبني حضارة؟!

ومن لا يعظِّم صَنعة الله، هل يمكن أن يقرَّ لها بحقوق؟!

لهذا، كان التأكيد علىٰ حرمة الدماء مَطلبًا حضاريًّا عمرانيًّا إنسانيًّا مجتمعيًّا، قبل أن يكون فريضة شرعية وواجبًا أخلاقيًّا.

صَنعةُ الله:

إن الإنسان هو ذلك الكائن الذي خلقه الله بيديه، ونفخ فيه من رُوحه، وأسجد له ملائكته، وسخر له ما في السماوات والأرض جميعًا منه، وأسبغ عليه نعمه ظاهرة وباطنة، وفضَّله علىٰ كثير ممن خلق تفضيلًا.

ومن هنا، كان الاعتداءُ- بغير حق- علىٰ هذا المخلوق المكرَّم، وتلك الصَّنعة المميَّزة من بين الكائنات علىٰ ظهر الأرض، اعتداءً علىٰ أمر الله في الخَلق والتكوين والمشيئة.

بل إن الاعتداء علىٰ النفس والاستهانة بالدماء، حرام علىٰ الإنسان حتىٰ منه علىٰ نفسه وبيده! فكما يَحرم علىٰ أحد أن يعتدي علىٰ أحد، كذلك يحرم علىٰ الإنسان أن يعتدي علىٰ ذاته.

وفي الحديث القدسي يقول الله عز وجل عن المنتحر، الذي يبادر بإزهاق روحه بيده: «بَدَرَنِي عَبْدِي بِنَفْسِهِ، حَرَّمْتُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ»(١).

فالحفاظ على الذات، وتحريم سفك الدم، ليس «حقًّا» للإنسان بالمعني المفهوم من كلمة «حق»، بمعنى أنه يجوز له أن يتخلى عنه أو يهبه لغيره، بل هو "واجب" على الإنسان، يأثم حين يفرط فيه، حتى لو كان هذا التفريط بيد الإنسانِ نفسِه على ذاته.. فكيف لو وقع الاعتداء من آخرين؟!

لا تهاون في الدماء:

إن النصوص الإسلامية- من القرآن الكريم والسنة النبوية- الواردة بشأن تعظيم الدماء، أكثر من أن تحصى.

يكفي أن نشير إلى أن الآية الوحيدة في القرآن الكريم التي جمعت في عقوبة الآخرة بين الدخول في النار، والخلود فيها، وغضبِ الله، ولعنتِه، والعذاب العظيم، هي الآية المتعلقة ببيان عقوبة القتل العمد، قال تعالى ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴿٩٣﴾ (النساء).

وفي كثير من المواضع استخدم القرآن الكريم كلمة «النفس»، في التحذير من سفك الدماء، فقال سبحانه: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۗ وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَٰنًا فَلَا يُسْرِف فِّى ٱلْقَتْلِ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ مَنصُورًا ﴿٣٣﴾ ﴾ (الإسراء)، وقال أيضًا: ﴿ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ﴾ (المائدة: 32)؛ وذلك تأكيدًا منه سبحانه وتعالى على حرمة «النفس».. مُطلَق النفس.

وكان الأمر بعدم الاعتداء على النفس مما تواصى به الأنبياء، ومن الوصايا العشر التي وصى بها موسى عليه السلام قومَه (٢)، ومما ذكره النبي ﷺ بخطبة الوداع (٣)، وهي

---

(١) متفق عليه؛ رواه البخاري في «الجنائز»، ومسلم في «الإيمان»، عن جندب.

(٢) وردت الوصايا العشر في سورة الأنعام، الآيات 151 : 153.

(٣) روى البخاري بسنده عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ يَوْمَ النَّحْرِ، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا =

الخطبة التي حرص فيها ﷺ على أن يؤكد معالم الإسلام ويُجْملها ويوجزها.

ولم لا تكون لعصمة الدماء تلك المكانةُ الكبيرةُ من بين مقاصد الإسلام وأُولى خطايا بني آدم: القتل، حين اعتدى قابيل على أخيه هابيل بسفك دمه؟!.. ومن ثم، كان على قابيل وِزْرٌ من كل نفسٍ تُقتل - بغير حق - من بعده إلى قيام الساعة، كما جاء في الحديث الشريف[1].

الدماء تهدم الحضارات:

«الإنسانُ مَدنيٌّ بِطَبعه».. تلك حقيقة مقرَّرة يتفرَّد بها الإنسان من بين الكائنات، وقد أثبتها ابن خلدون في مقدمته، وهي تعني أن الإنسان من شأنه وطبعه أن يألف ويؤْلف، ويعيش في جماعات لا فردًا، حتى يستطيع أن يشيد حضارة، ويرسخ مجتمعًا، ويقيم بنيانًا... أما الحيوانات - مثلًا - فعندها من الاكتفاء الذاتي ما يحقق لها استقلالية تغنيها عن بني جنسها، فضلًا عن الآخرين.

ولنا أن نتصور أيَّ بؤس وشقاء يحل بمجتمع من المجتمعات، أو يتسلط على حضارة من الحضارات، حين يكون سفك دم الإنسان أهون من سفك دم البعوض؟! أو حين لا يكون الإنسان في مأمن على حياته وحقوقه؟!

هل يمكن أن تقوم حضارة أو يتماسك مجتمع؟!

إن الأهواء حين تتلاعب بحرمة الدماء، يصير قانون القوة - حينئذٍ - هو الحَكَم، وأجواء الغابة هي المسيطرة.. وساعتها لا تسأل عما دون ذلك من حقوق!

ولذلك كان حقًّا، بل واجبُ صيانة الدماء هو الركيزة التي تُبنى عليها بقية

= النَّاسُ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟ قَالُوا: يَوْمٌ حَرَامٌ. قَالَ: فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟ قَالُوا: بَلَدٌ حَرَامٌ. قَالَ: فَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟ قَالُوا: شَهْرٌ حَرَامٌ. قَالَ: فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا. فَأَعَادَهَا مِرَارًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ، اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّهَا لَوَصِيَّتُهُ إِلَى أُمَّتِهِ، فَلْيُبَلِّغْ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، لاَ تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ».

(١) روى البيهقي في «السنن الكبرى» عن عبد الله بن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا مِنْ نَفْسٍ تَقْتُلُ نَفْسًا ظُلْمًا، إِلا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْهَا؛ لأَنَّهُ سَنَّ الْقَتْلَ أَوَّلا».

الحقوق، ومن ثم تتأسَّس الحضارات.. ومتىٰ تأكدت حرمة الدماء، فما بعدها أيسر.

ولنا في التاريخ الحديث عبرة...

هل شقيت أوروبا واكتوت بنار حربَيْها العالميتين، الأولىٰ والثانية، اللتين راح ضحيتهما أكثر من 70 مليون نفس، إلا بسبب الاستهانةِ بحرمة الدماء، والسيرِ الأعمىٰ وراء قادةٍ أعمتهم ذواتُهم المتضخمة، وساقتهم أنانيتُهم المتوحشة إلىٰ أَتُّونِ نَارٍ مُتَّقِدَة؟!

وفي المقابل.. هل استقرت مجتمعات، وشُيدت حضارات، إلا بعد أن عُرف للإنسان إنسانيتُه، وعُظمت حقوقُه، التي علىٰ رأسها حفظ بنيانه، وتحريم دمائه، بغض النظر عن دينه أو لونه أو عرقه؟!

فيالسعادة مجتمع تكون فيه حرمة الدماء حقيقةً راسخةً، وحَرَمًا آمنًا لا يُسمح بالاقتراب منه، فضلًا عن العبث فيه.

كيف نحقن الدماء؟

هذا سؤال ينبغي أن يكون ضمن أولوياتنا، بعدما عرفنا أهميةَ ترسيخ حرمة الدماء، والمخاطرَ الكارثية التي تتكبدها البشرية جرَّاء خدش تلك القيمة الكبرىٰ.

وهذه بعض الخطوات مما يمكن أن نسهم به في حقن الدماء:

* ترسيخ حقوق الإنسان في واقعنا، فكرًا وممارسة، وإدراك أن هذه الحقوق كما أنها «ثمرة» لتقرير حرمة دم الإنسان، فهي أيضًا «سياج» لعدم خدش هذه الحرمة.. فالعلاقة بينهما تبادلية.

* الوعي بأن حقوق الإنسان ليست ترفًا فكريًّا، ولا «ديكورًا» نتجمَّل به، بل هي فريضة شرعية، وضرورة واقعية، وحتمية لازمة للبناء الحضاري.

* اعتماد الحوار - والحوار فقط - سبيلًا لتقريب وجهات النظر وحسم الخلافات، وعدم اللجوء للعنف والقوة، وإدراك أن العنف دليل علىٰ ضعف الموقف واختلال الإسنادات المطلوبة لإقناع الآخرين عن طريق الحوار والسِّلْم.

* فتح الأبواب أمام منافذ التعبير عن الآراء بالطرق السلمية؛ حتىٰ لا يُبرر البعض

لنفسه اتخاذَ طريق القوة والعنف، مما يترتب عليه بالضرورة إراقة الدماء.

* إعادة النظر في مناهج التربية الأسرية، وفي الخطاب الديني، وكذا الإعلامي، بما يرسخ قيم احترام الآخرين، ويجعل الحوار آليةً للتعايش وإدارة الخلاف، ويؤكد حرمة الدماء.

obeikandl.com

التعصب مُفسِد للدين والدنيا

في موضوع شائك كهذا، تبدو الحاجة أكثر إلحاحًا إلىٰ الوقوف قليلًا مع تعريفات ومضامين المفاهيم التي نحن بصددها؛ حتىٰ ننطلق من أرضية واضحة في المعالجة والحوار.

* أما (**التسامح**) فهو من اللين والسهولة ، يقال: «سَمَحَ - سَمْحًا وسَمَاحًا وسَمَاحَةً: لاَنَ وسَهُلَ، وانقادَ بعد استصعاب»[1]. وهو: «سعةُ صدرٍ تُفسح للآخرين أن يعبروا عن آرائهم ولو لم تكن موضوع تسليم أو قبول، ولا يحاول صاحبه فرض آرائه الخاصة علىٰ الآخرين»[2].

* وأما (**التعصب**) فهو من «عَصِبَ اللَّحْمُ بِالْكَسْرِ، أَيْ كَثُرَ عَصَبُهُ. وَانْعَصَبَ: اشْتَدَّ. وَالْعَصْبُ: الطَّيُّ الشَّدِيدُ. وَعَصَبَ الشيءَ يَعْصِبُهُ عَصْبًا: طَوَاهُ وَلَوَاهُ، وَقِيلَ: شَدَّه. وَتَعَصَّبَ، أَيْ شَدَّ الْعِصَابَةَ. وَالْعِصَابَةُ: الْعِمَامَةُ. والْعَصَبِيَّةُ: أَنْ يَدْعُوَ الرَّجُلَ إِلَىٰ نُصْرَةِ عَصَبَتِهِ، والتَّأَلُّبِ مَعَهُمْ عَلَىٰ مَنْ يُنَاوِيهِمْ، ظَالِمِينَ كَانُوا أَمْ مَظْلُومِينَ. وَفِي الْحَدِيثِ: الْعَصَبِيُّ مَنْ يُعِينُ قَوْمَهُ عَلَىٰ الظُّلْمِ»[3].

وجاء في «المعجم الفلسفي »: (التعصب): غلو في التعلق بشخص ، أو فكرة ، أو مبدأ، أو عقيدة، بحيث لا يدع مكانًا للتسامح. وهو ضرب من الحماسة الشديدة التي قد تؤدي إلىٰ العنف والاستماتة. وهو بهذا حالٌ غير سوية علىٰ مستوىٰ الفرد والجماعة، ويصاحبها ضيق أفق وبُعد عن التعقل [4]. و«التعصب نقيض الحرية

---

(١) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، ص: 465، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2008م.

(٢) مجمع اللغة العربية بالقاهرة المعجم الفلسفي، ص: 44، المطابع الأميرية، بدون رقم الطبعة، 1983م.

(٣) ابن منظور لسان العرب، مادة (عصب)، 4/ 2963، تحقيق: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، بدون رقم الطبعة وتاريخ النشر.

(٤) مجمع اللغة العربية، المعجم الفلسفي، ص: 49.

والتسامح، إذا ازداد التعصب قلَّتْ الحرية، والعكس بالعكس» [1].

* وهناك مصطلح يتقاطع مع التعصب وهو (الغلو). و«الغُلُوُّ: تَجَاوُزُ الحَدِّ، يُقال ذلك إذا كان في السِّعْرِ غَلاء، وإذا كان في القَدْر والمنزِلَةِ غُلُوٌّ. قال تعالىٰ: ﴿لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ﴾ (النساء:171). والغَلْوَاءُ: تَجاوُزُ الحَدِّ في الجِمَاحِ؛ وبه شُبِّهَ غَلَوَاءُ الشَّبابِ» [2].

من هذه التعريفات يمكن أن نخلص إلىٰ أن:

-التسامح حالة نفسية بالأساس تستتبع موقفا فكريًّا، فمجرد العلم لا يؤدي إلىٰ التسامح إلا إذا تحلَّىٰ صاحبه بأخلاق فاضلة. والتسامح والحرية مترابطان، وإن شئت فقل: مترادفان.

-التعصب فيه معنىٰ الطَّيّ واللّي والشدّ، أي الانغلاق والانطواء، فالمتعصب لا يحب أن يرىٰ أو يسمع خلاف ما يعتقد، أو يسمع سماع المعرِض لا سماع من يبحث عن الحقيقة. وقد يتطور التعصب من مجرد موقف فكري إلىٰ فعل مادي، بالعنف والقتل.

-الغلو هو تجاوز الحد لشيءٍ ليس بالضرورة أن يكون خطأ، بل قد يكون صحيحًا في أصله، مثل المغالاة في حب الأنبياء بعبادتهم! أو المغالاة في حب الأوطان بالعنصرية! والغلو أقرب أن يتسرب إلىٰ الشباب؛ لأنها مرحلة عمرية تتصف بالاندفاع والحماسة وعدم الروية.

إشارات:

إذا نظرنا إلىٰ المنهج الإسلامي- كدعوة وعملية تغيير- نجد أننا أمام عدة أركان يقوم عليها هذا المنهج، وهي: (المرِسل) وهو الله سبحانه، و(الرسالة) وهي الإسلام، و(المرَسل) وهو النبي محمد ﷺ، و(المرَسل إليهم) وهم المسلمون، والناس كافة.

وقد وردت إشارات في القرآن الكريم والسنة النبوية تدلنا علىٰ أي مدىٰ أن

(١) جميل صليبا، المعجم الفلسفي 1/ 306، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982م، بدون رقم الطبعة.
(٢) الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن 472/ 473، مكتبة نزار مصطفىٰ الباز، بدون تاريخ.

الإسلام بهذه الأركان هو أبعد ما يكون عن إقرار التعصب، فضلًا عن الدعوة إليه.

فـ(الله) سبحانه أخبرنا عن ذاته العلية بأنه لم يخلق الناس ليعنتهم ولا ليوقع بهم الحرج والمشقة؛ فقال سبحانه: ﴿مَّا يَفْعَلُ ٱللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ وَءَامَنتُمْ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا ﴿١٤٧﴾﴾ (النساء) ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ (البقرة)، ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ ۚ﴾ (الحج: 78).

و(الرسالة) قال الله تعالىٰ عنها: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ ۖ﴾ (البقرة: 256). كما قال عنها النبي ﷺ: «بُعِثْتُ بِالْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ» (رواه أحمد من حديث أبي أمامة).

و(الرسول ﷺ) قال الله تعالىٰ عنه: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ﴾ (آل عمران: 159).

و(المسلمون) حدد لهم النبي ﷺ المنهج الذي ينبغي عليهم اتباعه، فقال: «إِنَّمَا بُعِثْتُمْ مُيَسِّرِينَ وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ» (رواه البخاري من حديث أبي هريرة).

والسؤال: إذا كانت هذه الإشارات- وغيرها كثير- قد تواترت بحق المنهج الإسلامي، فكيف تسرب التعصب إلىٰ واقعنا، وغاب التسامح بما يستلزمه من حرية في الفكر وتعددية في المواقف والرؤىٰ ، حتىٰ تطور ذلك- أو: تدهور!- إلىٰ عنف مادي، أساء للإسلام بما لم يسئ به أعداؤه؟!

أسباب مشتركة:

التعصب.. سواء كان فكريًّا، أو سياسيًّا، أو اجتماعيًّا، أو متعلقًا بموقف أو بشخص، له أسباب عامة مشتركة تقف وراء هذه الظاهرة، أهمها:

اضطراب الأسرة: فإذا نشأ الطفل في بيئة أسرية مضطربة مليئة بالمشكلات، يتسلط فيها أحد الأبوين علىٰ الآخر، فإنه لاشك سينشأ منطويًا أو عدوانيًّا تجاه الآخرين، وهو في الحالتين لن يعتد إلا برأيه، ولن يثق بغيره[1].

---

(١) ذكر د. طارق حجي في كتابه «تجربتي مع الماركسية »- الفصل الأول: الماركسية والماركسيون والأخلاق- أن الجماعات اليسارية المتطرفة كان يلاحَظ انحدار شبابها من أسر مضطربة، وأنهم يعانون انحرافات نفسية وأخلاقية جعلتهم حانقين علىٰ المجتمع. كما ذكر أن هذا كان رأي الأستاذ عباس محمود العقاد أيضًا.

قلة العلم: فكلما ازداد الإنسان علمًا أدرك أنه يجهل أكثر مما يعلم، وأنه لا يلم إلا بطرف من الحقيقة وغابت عنه أشياء، وأن ما يظنه صوابًا محضًا قد يكون هو الخطأ المحض! أو على الأقل: قد يكون أحد أوجه الصواب. حينئذ لا يسعه إلا أن يتبع منهج الإمام الشافعي القائل: «رأيي صواب يحتمل الخطأ، ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب».

وإن الدارس لتاريخ الحركات التي انجرفت إلى هوة التعصب، واتخذت العنف طريقًا، ليجد أنها قامت على أناس قليلي العلم، وأخذوا عن الكتب أكثر من العلماء ، فأورثتهم قلة العلم، والطريقة الخاطئة في التلقي، فهمًا سقيمًا حسبوه الحقيقة المطلقة.

لكن المنهج الصحيح يقتضي أن ندور مع الدليل أينما دار، ونبحث عن الحق ولو لم يوافق هوانا، ونأخذ به ولو جاء ممن خالفنا في المذهب.. وندرك أن محكمات الشرع وقطعياته التي لا يجوز الخلاف بشأنها قليلة جدًّا، وأن ما دون ذلك كثير والباب فيه مفتوح لتعدد الآراء والاجتهاد المنضبط، وهنا تكون القاعدة أنه «لا إنكار في المختَلَف فيه».

غياب الحريات: إن كلمة ابن خلدون الجامعة: «الظلمُ مُؤْذِنٌ بخرابِ العُمران »، تلخّص الآثار الكارثية التي تنتج عن بيئة القهر والتسلط، وعن غياب الحريات، وانعدام الأفق السياسي الذي يسمح بالتعددية والحوار، وانطلاق المواهب والأفكار من عقال الخوف والريبة.

وحين يجهر الفرعون بـ ﴿مَآ أُرِيكُمْ إِلَّا مَآ أَرَىٰ﴾[غافر:29] ، فإنه لن يقابَل إلا بردة فعل في الاتجاه المضاد؛ لا تعترف بالحوار، ولا تؤمن بجدوى الأفكار، ولا ترى إلا ذاتها.. وهل ثمة بيئة لتفريخ التعصب والغلو أفضل من هذه؟!

الانغلاق على الذات: إن من سنن الله الثابتة، أنه لم يخلق الناس على نمط واحد، بل قرر فيهم «سنة الاختلاف » في الألسنة والألوان والأعراق، بل حتى في الشرائع والمذاهب، قال سبحانه: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ

وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْعَٰلِمِينَ ﴿٢٢﴾ (الروم)، وقال سبحانه أيضًا: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ ﴾ (هود: 118، 119).

لكن المنغلق على ذاته لا يرى إلا نفسه، ولا يسمع إلا صوته، ولا يعترف بحق الآخرين في الاختلاف والاجتهاد، بل ربما لم يرَ لهم حقًا في الحياة أصلاً! وهذه الرؤية الأحادية مخالفة لسنة الله في الكون، ومن شأنها أن تجعل صاحبها يستهين بحقوق الآخرين، ويستخف بحرماتهم.

شيءٌ من التسامح:

في مقابل ظاهرة التعصب والغلو، التي لها آثارها المفسدة للدين والدنيا، تبدو أهمية قيمة التسامح كإحدى القيم الضرورية التي لا غناء عنها لمن ينشد مجتمعًا متماسكًا، ويبتغي تدينًا صحيحًا يتساوق مع الفطرة السليمة والعقول المستقيمة.

والتسامح كقيمة فكرية وموقف عملي يقتضي أن نؤكد عدة أمور:

* أن كل إنسان- فيما دون العقائد؛ إذ الدين عند الله الإسلام- يملك طرفًا من الحقيقة، مثلما أن العلم لا يعرف الكلمة النهائية ، فهناك دائمًا ما يدعو إلى التغير والتطور، وتجربة الإمام الشافعي في مذهبه الجديد بعد القديم، خير شاهد، وما قرره الفقهاء من أن الفتوى- لا الحكم- تتغير بتغير الزمان والمكان والأشخاص والأحوال، يساند هذا ويعضده.

* التسامح يعني بالضرورة وجودَ من يخالفنا، وإلا فلا معنى للإشارة إلى التسامح والتأكيد عليه لو أن ثمة إجماعًا على رأي واحد!

* التسامح مع المخالف لا يعني الرضا بما يقول به، ولا التنازل عن قناعاتنا الذاتية، بل يعني فقط السماح بوجوده والإقرار بحقوقه.

* إذا كانت إرادة الله سبحانه قاضيةً باختلاف الناس وتنوعهم، فلا رادّ لذلك ، ومهمتنا أن ننقل هذا الاختلاف من دائرة الصراع والمواجهة إلى دائرة التدافع والتكامل.

* علينا أن نحذر من دعوات التسامح التي توجَّه بطريقة ملتوية بغرض أن ينصرف

أهل الحق عن التمسك بحقهم ويرضوا بما وقع من ظلم، فهذه الدعوات تفقد قيمتها الأخلاقية إذا أريد لها أن تكون ستارًا لتسويغ الظلم وتبرير الاستسلام.

* ينبغي أن تقدم النظم السياسية نموذجًا للتسامح من نفسها أولًا، فالناس على دين ملوكهم، والشعوب تربَّىٰ وتعلَّم، وإذا كان المجتمع بفئاته مطالَبًا بإشاعة التسامح وجعْله قيمة راسخة في الحياة بمختلف اتجاهاتها، فإن من بيدهم الأمر والنهي يصبحون أكثر مسئولية في تحقيق تلك القيمة المهمة، التي هي بلاشك لازمة لعمارة الدنيا واستقامة الدين.

obeikandl.com

الحرية والبناء الحضاري

لئن كان المفكر الجزائري مالك بن نبي قد صاغ معادلته الشهيرة، التي خلص فيها إلىٰ أن «الحضارة» هي ناتج: الإنسان + التراب + الوقت ، وأن تلك المعادلة تحتاج لِمَزْج عناصرها وإحداث التفاعل بينها إلىٰ ما أسماه «مركِّب الحضارة »، والذي يتمثل في «الدين»[1].. لئن كان مفكرنا قد خلص إلىٰ هذه المعادلة ولم يأت فيها علىٰ «الحرية » بذكر، فإنني أعتقد أن ذلك ليس غفلة منه عنها، ولا تجاهلًا لمكانتها كإحدىٰ ركائز البناء الحضاري ، بل أتصور أن السبب في ذلك أنه قَصَدَ إلىٰ وضع معادلة للحضارة في جو قد توافرت فيه الحرية ابتداءً، وإلا فهل كان تحذيره ودعوته للتخلص من الاستعمار ومن القابلية له إلا لترفرف راية الحرية علىٰ الأوطان والبشر؟!

لا غرو إذن أن تكون الحرية من أهم شروط النهضة، وطرفًا أساسيًّا في المعادلة الحضارية، ومن ثم، يكون لغيابها ظلال قاتمة علىٰ كل مناحي الحياة.. فبقدر أهمية وجودها ورسوخها، تكون الكارثة عند فقدانها!

وعلىٰ مدىٰ الأزمان التي أظلت البشرية، شُغل المفكرون والفلاسفة كثيرًا بتعريف الحرية، وتجلية معانيها، ووضعوا لذلك تعريفات عدة يصعب حصرها ، غير أن الملاحظ أن معظم هذه التعريفات تدور حول قدرة الإنسان علىٰ التعبير عن ذاته، وإنفاذ إرادته. فالحرية تكاد تكون مرادفة للإرادة، لأن من لا إرادة له لا يكون حرًّا ، سواء كان ذلك بشكل كامل كما في حالة الرق، أو بصورة جزئية كما عند المكرَه.

جاء في «المعجم الفلسفي »: «الحرية، بوجه عام: حال الكائن الحي الذي لا يخضع لقهر أو غلبة، ويفعل طبقًا لطبيعته وإرادته ، وتصدق علىٰ الكائنات الحية

(١) راجع كتابه: شروط النهضة، ص: 45، 46، ترجمة عمر كامل مسقاوي وعبد الصبور شاهين، طبعة 1986م، دار الفكر، دمشق.

جميعها، من نبات وحيوان وإنسان»[1].

مواقف ثلاثة:

وقد انقسم الناس تجاه الحرية بوجه عام إلىٰ ثلاثة مواقف:

الأول: وهو موقف من يزعمون الحرية المطلقة للإنسان، وأنه سيد نفسه، ولا سلطان عليه إلا ما يحدده هو لنفسه، رافضين فكرة الثوابت والمطْلَقات. وهؤلاء يتناقضون مع أنفسهم، إذ هم يقبلون بوجود قيود فيما يتصل بينهم وبين الآخرين، بينما يرفضون وجود أي نوع من القيود فيما يتصل بالألوهية، ويقولون بالنسبِيَّة في كل شيء!

أما الثاني: فأصحابه يُكثرون من وضع الضوابط بزعم أنها لتنظيم ممارسة الحرية؛ حتىٰ تتحول تلك الضوابط إلىٰ قيود، ويتلاشىٰ معها عمليًّا حقُّ الحرية، الذي يبقىٰ حينئذ مجرد كلام نظري تطرب له النفوس، أو بالأحرىٰ: تخدَع به النفوس، دون وجود أي أثر ملموس له في الواقع!

وأما **الموقف الثالث**: فهو موقف وسط بين الموقفين السابقين، وهو يعلي من الحرية وينظر إليها علىٰ أنها قيمة إنسانية كبرىٰ، ومقصد من مقاصد الشريعة علىٰ النحو الذي فصله العلامة محمد الطاهر بن عاشور، باجتهاد عميق[2].

لكن هذا الموقف الوسطي يرىٰ في الوقت نفسه أن الحرية- شأنها شأن كثير من القيم والمفاهيم- تحتاج إلىٰ ضوابط لتنظيمها وترشيدها، ولا يمكن أن تكون بلا سقف؛ إذ هي حينئذ تؤدي لا محالة إلىٰ العبثية والعدمية، وتتحول من كونها «وسيلة» لتحقيق إنسانية الإنسان إلىٰ «غاية» يتخبط بها المرء في طريق الشهوات ومتاهات الأفكار!

---

(١) المعجم الفلسفي، وضع مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص: 71، المطابع الأميرية، بدون رقم الطبعة، 1983م.

(٢) منذ أن وضع الإمام أبو إسحاق الشاطبي (المتوفىٰ في غرناطة عام 790هـ) كتابه «الموافقات في أصول الشريعة»، ومقاصد الشريعة محصورة في «الكليات الخمسة»، وهي: حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ العقل، وحفظ العرض، وحفظ المال. إلىٰ أن جاء الشيخ ابن عاشور (المتوفىٰ سنة 1379هـ) فأضاف إليها مقصد الحرية.

ضوابط لا قيود:

وإذا كانت الحرية هي قدرة الإنسان على التعبير عن رغباته، فإنه ليس من المتصوَّر أن يمضي هذا التعبير في طريقه بلا سقف، فإرادات الناس حتمًا ستتعارض وتتخالف لو أُطلق لها العنان، ولذا قيل: حريتك تنتهي عند حقوق الآخرين.. هذه واحدة.

أما الثانية، فإذا كان من المقبول أن يتقيد الإنسان في حريته وإنفاذ إرادته ورغباته بحقوق الآخرين، وهم بشر مثله، فالأَوْلى أن يتقيد في ذلك بحقوق الله سبحانه، وهو صاحب الخَلق والأمر، وواهب النعم التي لا تحصى.

لكنْ ثمة فرق كبير بين الضوابط والقيود ، فالضوابط تأتي لتنظيم حق الحرية وتنفيذه على الوجه الأفضل، الذي يوازن بين كل أطراف المعادلة، من حيث الحقوق والواجبات ، بينما القيود تكون لمصادرة الحرية، حتى لو زعموا أنها من أجل إعلائها.

معرفة الله.. أصل الحرية:

إذا أردنا أن نصور الموقف الإسلامي من مفهوم الحرية، فيمكن أن نقول: إن رسالة الإسلام قد جاءت لتعطي الإنسان حريته على النحو الأمثل، ولتزيح عنه كل القيود التي كبَّلته.

وأكبر هذه القيود هو عبودية غير الله سبحانه، فإن عبودية غير الله تورث الإنسان ذلًا وصغارًا مهما تفاخر بأنه يمكنه فعل أي شيء، ومهما أعلن أنه شبَّ عن الطوق.. فمن كان أسير شهواته ونزواته، أو اعتقد في أحجار لا تضر ولا تنفع، فهو عبد حتى لو كان سيدًا يملك العبيد.

جاء الإسلام وحطم هذا القيد، وفتح للإنسان آفاقًا غير محدودة في النظر والتفكير، وفي تحرير العقل والإرادة، وأمره بقراءة كتاب الكون، والتدبر في بديع صنع الله، حتى إذا آمن بالله خالق الكون وما فيه، كان إيمانه جازمًا لا يتزعزع، ويقينه ثابتًا لا تردد فيه. وبينما كان يقال للآخرين «اعتقدْ وأنت أعمى»، كان شعار الإسلام: ﴿قُلْ

هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١١١﴾ (البقرة)، ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ ۖ أَن تَقُومُوا۟ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا۟﴾ (سبأ: 46).

كما أن الإسلام من ناحية أخرى، قد أضاف للحرية معنىً عميقًا حين نبه على أن الحرية شعور نفسي مثلما هي سلوك يتجه نحو الآخرين؛ ولذلك ورد في الحديث- في مقام الذم- نسبة العبودية إلى من يجعل المال غايته الكبرى، فقد روى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ وَالدِّرْهَمِ وَالْقَطِيفَةِ وَالْخَمِيصَةِ، إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ لَمْ يَرْضَ».

فالعبودية لله سبحانه هي أصل الحرية، إذ هي تحرر الإنسان من الوقوع في أسْر الشهوات والرضوخ لرغبات النفس، كما تحرره أيضًا من الاستسلام لقهر الآخرين وتسلُّطهم، وتجعل من مقاومة الظلم فريضة يأثم الإنسان إن فرط فيها: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ ۖ قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ قَالُوٓا۟ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا﴾ (النساء: 97).

إن دينًا يجعل من الجهر بكلمة الحق عبادة، ومن الموت في سبيلها شهادة، لهو جدير بأن يسمى «دين الحرية».. وإن الله الذي سخر للإنسان الكون وما فيه، بسمائه وأرضه، ببره وبحره، بشجره وحجره، لا يرضى بأن يكون الإنسان عبدًا لغيره سبحانه، ولذلك فإن عبارة الإمام محمد عبده: «الإنسان عبد لله وحده، وسيد لكل شيء بعده»، توجز القضية وتوضحها أفضل ما يكون الإيجاز والتوضيح.

مبادئ لا تفصيلات:

كذلك كفل الإسلام كل أنواع الحريات: الاقتصادية، والسياسية، والفكرية، وغيرها.

* ففي الحريات الاقتصادية قرر الإسلام حرية التملك، وجعل موت الإنسان من أجل الحفاظ على ماله شهادة، فجاء في الحديث الصحيح: «ومَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ» (أخرج أبو داود والترمذي من حديث سعيد بن زيد)... وفي المقابل، لم ينس الإسلام نصيب الفقراء في مال الأغنياء، بل سماه «حقا» وليس مجرد منة يتفضل بها الأغنياء.

* وفي الحريات السياسية أعلىٰ الإسلام من إرادة الأمة وجعل لها الحق في اختيار الولاة والحكام ومحاسبتهم، بل وجعل إرادة الأمة في مجموعها معصومة، ففي الحديث: «إِنَّ اللهَ تَعَالَىٰ قَدْ أَجَارَ أُمَّتِي أَنْ تَجْتَمِعَ علىٰ ضلالة» (حسنه الألباني في صحيح الجامع الصغير برقم 1786).

وبذلك كان الإسلام وسطًا بين من يقولون نظرية «الحكم الإلهي» والتي يكون فيها الحاكم معصومًا نائبًا عن الله إذ لا عصمة إلا للأنبياء والرسل.. وبين من يقولون «الحكم المطلق» الشمولي ويرسخون للديكتاتوريات التي لا تعرف مراقبة الحكام ولا محاسبتهم. فجعل الإسلام الأمة نائبة عن الله، والحاكم نائبًا عن الأمة، توليه وتراقبه وتعزله[1].

* أما حرية الفكر والاعتقاد، فإن الآية الكريمة ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ﴾ (البقرة: 256)، هي من مفاخر الإسلام التي أهداها للإنسانية، وهي آية محكمة لا صحة لما قيل عن نسخها[2].

وقد كانت الحضارة الإسلامية شاهدة علىٰ التسامح والاستيعاب الذي شمل به الإسلام غير المسلمين داخل نسيج المجتمع الإسلامي، ماداموا مسالمين لم يبدؤوا بعدوان، ولم يتآمروا مع عدو، حتىٰ نبغ عشرات اليهود والنصارىٰ في سماء الحضارة الإسلامية، وتقلدوا مناصب عالية في إدارة الدولة[3].. وحين ضاقت أسبانيا باليهود

---

(١) راجع المزيد في: نظام الحكم في الإسلام، د.محمد يوسف موسىٰ، ص: 100، دار الفكر العربي، بدون تاريخ. «النظريات السياسية الإسلامية»، د.محمد ضياء الدين الريس، ص: 212، مكتبة دار التراث، ط7، بدون تاريخ. «هل الإسلام هو الحل؟ لماذا وكيف؟»، د.محمد عمارة، ص: 112، دار الشروق، ط2، 1998م.

(٢) خلص د. مصطفىٰ زيد إلىٰ أنه لا صحة لما قيل عن نسخ هذه الآية بما تسمىٰ «آية السيف»، فقال رحمه الله: «إن لفظ الآية عام في نفي جنس الإكراه، والتعليل الذي ذكرتْه لهذا النفي- أو النهي- عام أيضًا، ونعني به قوله: ﴿قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّ﴾ [البقرة: 256]. وهذه الآية تقرر مبدأ لا ينبغي أن يدعىٰ عليه النسخ بحال، إذ هو من المبادئ التي يعتز بها الإسلام في تاريخه الطويل، وهو الدين الذي حرر النفس من ربقة الهوىٰ، وربأ بالعقل عن عبودية التقليد». انظر له: «النسخ في القرآن، دراسة تشريعية تاريخية نقدية»، 2/ 512، 513، دار الوفاء، ط3، 1987م.

(٣) راجع عشرات الأمثلة علىٰ ذلك، في: «عالمية الإسلام»، د.شوقي ضيف، ص: 21، طبعة خاصة من «دار المعارف» ضمن سلسلة مكتبة الأسرة، 1999م. و«حضارة العرب»، جوستاف لوبون، ص: 267، ترجمة عادل زعيتر، طبعة مكتبة الأسرة، 2000م.

بعد سقوط الأندلس في يد النصارىٰ، لم يجد اليهود لهم ملجأ إلا أحضان الدولة العثمانية، فآوتهم بعد أن كادوا يُمحَون من التاريخ ويكونون نَسْيًا مَنسيًّا!

* غاية ما هنالك في شأن الحريات التي قررها الإسلام- سواء في الجانب السياسي أو الاقتصادي أو غيرهما- أنه قد اكتفىٰ في الغالب بتقرير قيم ومبادئ، مثل: الشورىٰ، العدل، الحرية، حرية العمل والتملك، حرمة المال الخاص والعام، احترام إرادة الأمة، والحفاظ علىٰ كرامة الإنسان من حيث هو إنسان.. وترك للناس حرية تنظيم تلك القيم والمبادئ بما يتوافق مع منجزات العقل البشري في كل عصر ومصر؛ حتىٰ لا يشق علىٰ الناس ويوقعهم في العنت والحرج إن هو ألزمهم بصورة واحدة ثابتة لا تتغير. فالمهم أن تظل القيم والمبادئ العامة مصونة من الجور والاعتداء بأي صورة من الصور، وللناس بعد ذلك أن تبدع ما شاءت من أساليب وتفصيلات.

الحرية أساس الحضارة:

لما كان الإنسان عمادَ الحضارات، هو الذي يصنعها ويشيد أركانها ومعالمها، فإن الحضارة من دون الإنسان تبقىٰ كومة من القش والمعادن.

وما ينبغي أن نلتفت إليه هنا هو أن الإنسان- صانع الحضارات- لا قيمة له من دون الحرية! فالحرية هي التي تفجر فيه طاقات العمل والإنتاج والإبداع، وتحفزه إلىٰ البذل والعطاء.. وهل يستطيع مقيدُ اليدين أن يضع لبنة فوق أخرىٰ؟!

إن الإنسان بالحرية يمكنه أن يتذوق إنسانيته، ويشعر بكينونته، ويدرك أن له دورًا في الحياة. ولذلك لما طُلب من عنترة العبسي أن يدفع عن قومه، قال لأبيه: العبدُ لا يحسن الكَرّ، إنما يحسنُ الحِلاب والصّر. فقال له أبوه: كُرّ وأنت حُر!

هذه إذن- باختصار- العلاقة بين الإنسان والحرية ، ومن ثم، بين الإنسان والحضارة.

وإذا كنا نتساءل كثيرًا عن أسباب الفجوة الحضارية الهائلة بين عالم الإسلام والغرب، فإن مما لاشك فيه أن أحد أهم أسباب تلك الفجوة هو تمتع الغرب بحساسية شديدة تجاه ما يكبل الإنسان، ويكبت طاقاته.

صحيح أنهم ذهبوا هناك في تحقيق الحرية إلىٰ ما بعد الخطوط غير المسموح بتجاوزها، لكن لا يمكن أن يكون البديل هو انخفاض سقف الحرية إلىٰ ما دون الخطوط غير المسموح بالتنازل عنها!

فمتىٰ نصنع لأنفسنا نموذجًا يجمع في وسطية واتزان بين الحرية والمسئولية.. بين إشباع رغبات النفس والعبودية لله.. بين الإبداع والالتزام.. بين الحقوق والواجبات.. بين حقوق الوطن من جهة وحقوق المواطنين من جهة أخرىٰ؟

ذلك هو التحدي الحضاري الذي يفرضه علينا سؤال الحرية.

obeikandl.com

الأشياء وسؤال الحضارة

ثمة تعريفات كثيرة تحاول أن تستجلي مضامين الظاهرة الحضارية، وتستبين شرائطها ومظاهرها ومعادلاتها، لكننا يمكن أن نعرِّف هذه الظاهرة ونتلمس مؤشراتها من زاوية «الإنتاج والاستهلاك»، فنقول: الحضارة هي فائض الإنتاج، وبالتالي فإن مفهوم المخالفة يقتضي أن تكون زيادة الاستهلاك وما تستتبعه من زيادة الاستيراد، مؤشرًا من مؤشرات التراجع الحضاري.

الحضارة تعني- في شقها المادي- إبداعًا في التعامل مع عالَم الأشياء، وقدرة فائقة علىٰ التفاعل مع معادلات الكون وكشف غموضها، وهذا يقتضي بالضرورة القدرة أولًا علىٰ تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتوظيف الإمكانات المتاحة بما يفي بالمتطلبات الأساسية والحاجات الملحة، وصولًا إلىٰ توفير قدر من الإنتاج يسمح بزيادة العمران، وتحقيق الرفاه، وتشييد الحضارة.

لكن للأسف، قد تتوافر الموارد المالية التي تمكِّن- إذا أحسنَّا استغلالها- من قطع الشوط الأول في رحلة الألف ميل نحو الحضارة، فإذا بالبعض يستسهل تراكمية الأشياء بالاستيراد، بدلًا من إعمال العقل، وبذل العرق، وتفعيل الطاقات، ورفض التسلق علىٰ منجزات الآخرين.. ظنًّا منه أن تراكمية الأشياء، والزهو بامتلاك أحدث الصيحات في عالم الرفاه، يعني امتلاك ناصية التقدم، واختصار الطريق باتجاه الحضارة!

هذه الحالة الزائفة لمفهوم الحضارة، هي ما حذر منه مالك بن نبي وسماها «ظاهرة التكديس»، موضحًا أن طريقنا إلىٰ الحضارة يمر عبر مرحلةٍ ننتقل فيها (من التكدس إلىٰ البناء)، فننتج الأشياء، «لا أن نكدسها، فالبناء وحده هو الذي يأتي بالحضارة، لا التكديس، ولنا في الأمم المعاصرة أسوة حسنة . فالحضارة هي التي تكوّن منتجاتها ، وليست المنتجات هي التي تكوّن حضارة ، إذ من البديهي أن

الأسباب هي التي تكوّن النتائج، وليس العكس، فالغلط منطقي، ثم هو تاريخي، لأننا لو حاولنا هذه المحاولة فإننا سنبقىٰ ألف سنة ونحن نكدس ثم لا نخرج بشيء»[1].

وهذا لا يعني بحال من الأحوال أن نقلل من قيمة الأشياء، ولا أن ندعو إلىٰ عدم التمتع بطيبات الحياة الدنيا، فموقف الإسلام في هذه القضية واضح غاية الوضوح، وهو موقف وسط بين من يغالي في حب الأشياء حتىٰ تلهيه عن ذكر الله، وبين من يزدريها ويجور علىٰ حقوق جسده بزعم الارتقاء بالروح، قال تعالىٰ: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ۚ قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٣٢﴾﴾ (الأعراف). وقال أيضًا: ﴿وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٧٧﴾﴾ (القصص).

لكننا ندعو إلىٰ التمتع والزهو بما هو من صنع أيدينا، ومن حصاد أعمالنا، ومن كدِّنا الذي يصل الليل بالنهار، أما ما دون ذلك فلا يسمىٰ حضارة، ولو امتلكنا أحدث الصيحات في عالَم الأشياء!

(١) «حديث في البناء الجديد»، بن نبي، ص: 98، 99، ترجمة عمر مسقاوي، المكتبة العصرية، بيروت.

الإعلام بين المسئولية والمساءلة

ليس من العجيب أن تتجه القوانين والتشريعات في معظم دول العالم إلىٰ إعطاء مساحات أكبر من الحرية لوسائل الإعلام والصحافة.. فالإعلام والصحافة هما- أو هكذا يجب أن يكونا- عين المجتمع الساهرة، وضميره الحي اليقظ، وصوته الذي يجأر بالصراخ والتنبيه حين يلمح فسادًا، أو يكشف خللًا.

ومن هنا شاع في الأدبيات الإعلامية والثقافية أن الإعلام والصحافة يمثلان «سلطة رابعة» تضاف إلىٰ السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية.. ليس بالمعنىٰ القانوني لكلمة «السلطة»، ولكن بمعنىٰ أن هذه المهنة ومن يشتغلون بها هم نواب عن الشعب في مراقبة المسئولين، وفي حماية مصالحه.

وهذه المساحات الواسعة من الحرية، التي تمنحها القوانين للإعلام بمختلف وسائله، لا تعني أن يستعلي الإعلاميون والصحفيون علىٰ المجتمع، ولا أن يظنوا أنهم فوق المحاسبة والمساءلة.. فهم في النهاية شريحة من المجتمع يجب أن تخضع لقوانينه وأعرافه وتقاليده، ويجب أن تعمل بما يحقق الصالح العام دون الانتفاع الشخصي أو الطبقي؛ وإلا تحولت المميزات التي تعطيها القوانين للإعلاميين والصحفيين إلىٰ منافع شخصية، لا منافع عامة كما هو الغرض الأساسي من هذه المميزات.

ولذلك، فقبل أن ينظر الإعلامي أو الصحفي إلىٰ القيد القانوني الذي يجب أن يخضع له ويعمل له حسابًا- شأن بقية المواطنين- عليه أن يجعل من نفسه شخصًا جديرًا بالثقة التي أولاه إياه المجتمع، ومنحها له ليكون عينه الساهرة علىٰ قيمه ومصالحه.

أي قبل أن ينظر رجل الإعلام والصحافة إلىٰ «المساءلة» بمفهومها القانوني، يجب أن يأخذ في اعتباره «المسئولية» بمضمونها الذاتي.. ويجب أن يكون المشتغلون

بالإعلام رقباء علىٰ أنفسهم، وكتاباتهم، وما يبثونه من أخبار وتحليلات؛ قبل أن يَخضعوا- أو يُخضَعُوا- لضبط القانون وقيده وسلطانه.

وأقصد هنا بـ «الرقابة الذاتية» ليس القيد الذي يدفع إلىٰ الخوف في مواجهة باطل أو كشف جريمة؛ بل القيد الذي يجعل الصحفي أو الإعلامي يدقق بصدق وأمانة فيما يطرحه علىٰ الناس من معلومات وآراء، بحيث تكون رقابته علىٰ نفسه أشد من أية رقابة أخرىٰ؛ لأن الناس قد استأمنوه علىٰ عقولهم وأفكارهم، وأولوه ثقتهم.

فيجب أن يرتقىٰ هو إلىٰ تلك المنزلة التي هي تتقاطع مع منزلة المربين والموجهين والدعاة، بل لا أكون مبالغًا إذا قلت: إنها تتقاطع مع وظيفة الأنبياء والمرسلين.. وهل كانوا- صلوات ربي وتسليماته عليهم- إلا مبلِّغين، وأصحابَ كلمةٍ وبيانٍ للناس، كما قال تعالىٰ: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ ﴾ (إبراهيم: 4).

غياب الرقابة الذاتية:

لكننا للأسف لا نلحظ في عالمنا العربي أن قيم الرقابة الذاتية - خاصة فيما يتصل بالإعلام- قد تأصلت فيه بالشكل الذي يجعل من رجل الإعلام رقيبًا علىٰ نفسه، قبل القانون؟

فبالرغم من عشرات بل مئات الأخبار الكاذبة، وسيل الإشاعات المغرضة الذي يتدفق يوميًّا عبر صفحات الجرائد وشاشات الفضائيات، إلا أنه قلَّما نجد صحفيًّا شجاعًا يعتذر عن خطأ وقع منه، أو يصحح معلومة كتبها سهوًا!

وهذا يعني أمرين:

-أن حضور حقِّ المجتمع في ذهن الإعلامي، ليس بالقدر المطلوب، إن لم يكن مُنعَدِمًا أصلًا!

-أن القوانين في عالمنا العربي ليست بالدقة والتوازن الذي يجمع في آن واحد بين حق الإعلامي في تداول المعلومات، وبين حق المجتمع وأفراده في حماية أعراضهم وحرياتهم الخاصة والعامة.

خياران.. أحلاهما مر!

وإذا أراد صاحب السلطة أن يصحح هذا الوضع المعوج، ويعالج الخلل الحاصل، فإنه قد يجابَه بضغوط من أصحاب المصالح الذين يهمهم أن يبقىٰ فضاء المجتمع مستباحًا أمامهم ليروجوا فيه بضاعتهم الإعلامية الكاذبة، القائمة علىٰ سيل الأكاذيب والإشاعات والافتراءات دون رقيب! بل إنهم يرفعون أمامه حقَّ «حرية التعبير والنقد» كواجهة براقة يريدون بها باطلًا!

وحينئذ يكون المجتمع أمام خيارين:

-إما أن يُبقي الوضع كما هو عليه، ولا يضبط القوانين والتشريعات التي تمزج الحرية بالمسئولية، وتجعل منها قيمة ليست مطلقة تعبث بها أيدي العابثين، وبالتالي تستمر معاناة المجتمع وخاصة الشرفاء منهم الذين هم محل اتهام وملاحقة من وسائل الإعلام غير المسئولة.

-وإما أن يُراجِعَ تلك التشريعات بما يعيد التوازن المفقود بين حرية الإعلام والنقد وبين ضرورة حماية حقوق الأفراد والمجتمع والأخذ علىٰ يد العابثين.. ومن ثم، يكون صاحب القرار عُرضةً لنيران الإعلام وطلقاته، واتهاماته الجاهزة بالكبت، والتضييق، ومحاربة الإعلاميين الشرفاء!

تحالف غير شريف:

ولعلنا نلاحظ أيضًا أن التيارات الإسلامية - خاصة بعد "الربيع العربي"، ووصول بعضها إلىٰ مقاعد السلطة بعد تأييد الجماهير لها- باتت في مرمىٰ نيران المدفعية الإعلامية التي يقف وراءها ويغذيها التحالف الثلاثي غير الشريف، فلول النظم المستبدة البائدة، وأصحاب رءوس الأموال غير النظيفة، والتيارات اليسارية والعلمانية التي توجِّه الإعلام وتُكِنُّ العداء الشديد للإسلاميين حتىٰ وهم في غياهب السجون والمعتقلات، فما بالك وهم قد وصلوا لسدة الحكم؟!

لا مفر، والحال هكذا، من مراجعة التشريعات والقوانين التي تنظم حرية التعبير، ولا يجوز الرضوخ للإرهاب الفكري والقصف الإعلامي اللذين يمارسهما هذا

التحالف غير الشريف بحجة الحرية، التي هي عمليًّا أقرب للفوضىٰ! لنمضيَ قُدمًا في طريق الإصلاح التشريعي الذي يجمع في توازنٍ بين حرية التعبير والنقد من جهة، وبين حقوق الأفراد والمجتمع من جهة أخرىٰ.

درس الهدهد!

إن الغرب الذي يتشدق به العلمانيون من الليبراليين واليساريين، قد ترسخت فيه قيم حرية الإعلام المسئول والمنضبط، حتىٰ إن أي صحيفة أو وسيلة إعلامية لا تجد غضاضة في الاعتذار حين تبث خبرًا يتضح لاحقًا عدم صحته، حتىٰ لو بثته بطريق الخطأ، بل هم يعلمون أن ذلك يوطد أواصر المصداقية مع القارئ الذي يبحث عن الحقيقة لا الأكاذيب.

ومنذ فترة- وتحديدًا في 10 أكتوبر 2012م- اعتذرت جريدة «الإندبندنت» البريطانية كتابيًّا للشيخ راشد الغنوشي، بعد أن نشرت خبرًا عن أنه قبض أموالًا من أحد أمراء الخليج وتبين لها أنه خبر عار من الصحة.. كما تم تأكيد هذا الاعتذار علىٰ لسان صحفيها المشهور «روبرت فيسك» عندما التقىٰ الشيخ الغنوشي لإجراء حوار صحفي معه.

فإذا لم يكن لهؤلاء الليبراليين واليساريين قدوة في أخلاقيات الإسلام التي تحرم الكذب، وتدعو إلىٰ التثبت في نقل الخبر، وإلىٰ الأمانة في طرح الآراء ، وإذا لم يتعلموا من هُدهد سليمان عليه السلام حين قال له: ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴿٢٢﴾﴾ (النمل) .. فهل يكون لهم قدوة في صحافة الغرب وإعلامه المنضبط علىٰ بوصلة المجتمع والوطن والحقيقة فقط؟! أم تُراهم لا يقلدون الغرب إلا في شهواته وانحطاطه وانحرافاته؟!

الإعلام الحائر بين الخبر والرأي

من أهم المشكلات التي يعانيها الإعلام بمختلف وسائله هي الخلط الشديد بين الخبر والرأي، مرة بصياغة الخبر كأنه رأى، ومرة أخرى بتقديم الرأي كأنه خبر! بحيث لم يعد يعرف المشاهد أو القارئ: هل الذي أمامه هو تعبير عن حدث وقع، أم عن رأي مطروح؟!

ومن المعروف أن الإعلام يتكون من خبر ورأى ، الخبر يبحث في ماذا حدث وكيف.. إلى غير ذلك من علامات الاستفهام التي تحاول تسليط الأضواء على الحقيقة. أما الرأي فهو يعتمد تصورًا واحدًا عن الحدث؛ ولذا يختلف الناس في آرائهم لأن كل واحد يري الحدث ويفسره من زاويته هو وما يتوافر لديه من معلومات.

وهذا الخلط الحاصل بين الخبر والرأي له نتائج كارثية؛ لأنه يؤدي إلى:

أولًا: تشويه الحقائق

ثانيًا: تشويش القارئ أو المشاهد

ثالثًا: هو يعبر أيضًا عن نوع من عدم الثقة في القارئ، فكأن القارئ لن يهتدي إلى الحقيقة بمجرد الاكتفاء بذكر الحدث كما هو بالضبط

رابعًا: هذا الخلط يعني فرض وصاية على المتلقي؛ لأن الرأي يحمل في مضمونه معني النصيحة والتوجيه.

المال والإعلام:

وفي هذا الصدد لا يمكن بالطبع إغفال دور (رأس المال) الذي تزاوج بطُرق غير شرعية مع (الإعلام)، والذي يسعي لفرض رؤيته وأفكاره لتوجيه الرأي العام بما يصب في مصالح فئة بعينها.. وعن هذا حدِّثْ ولا حرج.

وفي رأيي، فإن من أهم الأسباب وراء الارتباك الحاصل في الساحة الإعلامية المصرية الآن- ومما يعد أحد مظاهر تزاوج رأس المال والإعلام!- هو كثرة برامج (التوك شو) التي تحولت إلىٰ منابر سياسية، بل إلىٰ منصات للقضاء! وخرج فيها المذيع (أو المذيعة) من دور المحاور الموضوعي إلىٰ دور القاضي، وربما: الجلاَّد، لصالح رأس المال الذي يدير هذه القناة الفضائية أو تلك.

وبالتالي تحول رجال الأعمال- في الخفاء- إلىٰ رجال سياسة يعملون علىٰ توجيه الرأي العام والتأثير علىٰ متخذي القرار عن طريق إثارة بعض القضايا أو تسليط الضوء عليها بطريقة ما.. خاصة إذا تعلق الأمر بالإسلاميين، فنري تضخيمًا للأمور وتصيّدًا للأخطاء، وابتسارًا للخبر وعرضه في سياق يوحي بعكس المقصود منه، بل ونري اختلاقًا لبعض الأخبار الكاذبة، وتحريفًا للتصريحات.

كما حدث مع الجمعية الشرعية ، إذ نسبت «المصري اليوم » لرئيسها د. محمد المختار المهدي أنه قال: «من يهاجمون الدولة الإسلامية كفار ويريدون الزنا والفحشاء»، بينما الحقيقة أن فضيلته قال: (التخويف من الإسلام هو صناعة غربية سموها «الإسلاموفوبيا»؛ وأن هؤلاء يكرهون ما أنزل الله، ويصدون الناس عن دينه ، لمآربهم الشخصية في بلادنا الحبيبة)[1].

إيصال رسالة أم تسلط في الأداء؟

وربما يأتي الخلط بين الخبر والرأي بسبب الحرص علىٰ إيصال رسالة محددة، أو إثبات الذات، خاصة وسط هذا الكم الهائل في وسائل الإرسال (من صحافة وتليفزيون) التي يبدو المتلقي أمامها مندهشًا أو حائرًا.

وقد يكون هذا التفسير له قدر من الصحة.. لكني رغم ذلك أعتقد أن الحقيقة المجردة هي خير دعاية للحقيقة نفسها، وأننا يجب أن نثق في عقل المتلقي وقدرته علىٰ الفهم والتحليل والمقارنة.. لا أن نتعامل معه علىٰ طريقة (الأب الفاضي) الذي يقف لابنه بالمرصاد وعلي كل صغيرة وكبيرة ويقول له: افعل كذا ولا تفعل كذا..

(١) انظر: مجلة «التبيان»- لسان حال الجمعية الشرعية- عدد رمضان 1432هـ، ص: 61.

ويمارس عليه التسلط والكبت طوال الوقت، مما يضعف شخصية الابن ويفقده النمو العقلي والتفتح الذهني والقدرة على التعامل مع المواقف، بعيدًا عن وصاية أبيه.

ومن الطريف أن الأنظمة الديكتاتورية تتعامل بمنطق هذا (الأب الفاض ي) مع الشعوب، ولا تتيح أمامها خيارات متعددة؛ لأنها تري نفسها الأقدر على فهم الأمور ومعالجة القضايا والاختيار.. فلماذا يختار الشعب ويتعب نفسه طالما أن الحكومة تعمل له كل شيء وتمارس بالنيابة عنه وضع القوانين والتشريعات؟!

الخبر ثم الرأي:

إن الصحافة الناجحة هي التي تلتزم ب ـ (ميثاق الشرف الصحف ي) فتذكر أولًا الأخبار بكل تفاصيلها المعتمدة على المصادر الموثوقة وشهادات العيان.. ثم تفتح الباب واسعًا أمام الآراء والتحليلات في الأعمدة وصفحات الرأي، مع الحرص على تقديم آراء متعددة.

فالمعادلة الصحيحة: الخبر ثم الرأي.. لا العكس.. ولا الخلط بينهما.. وإذا كانوا في القانون يقولون: الحكم عنوان الحقيقة، ففي الإعلام: الخبر عنوان الحقيقة.

لقد ثبت بخبرة التاريخ أن الصحافة الموجهة التي تقدم رأيًا واحدًا بطريقة فجة.. لا تجد قبولًا لدى المتلقي.. وتجربة الصحف الرسمية في مصر والعالم العربي خير دليل!

صحيح أنه لا يوجد إعلام محايد أصلًا، ولا موضوعي بنسبة 100٪؛ بمعني أن أي وسيلة إعلام لابد أن يكون لها اتجاهٌ ما، تحاول أن تروج له وتدافع عنه.. وهذا أمر يبدو طبيعيًّا ومنطقيًّا؛ لأنه ليس معقولًا أن ينشئ أحد وسيلة إعلام، دون أن يكون ثمة هدف من ورائها..

صحيح هذا.. لكن المطلوب أن نفرق بين الحياد والموضوعية والذاتية:

* **الحياد** هو خرافة كبيرة، وهو يعني الميوعة وعدم وضوح الرؤية، لأن أي إنسان- أو مؤسسة إعلامية- لابد أن يكون له رأي في المسائل المطروحة، بغض

النظر عن صواب هذا الرأي، ولا يمكن أن يكون الإنسان حياديًّا أبدًا مهما حاول أن يُخفِي رأيه المباشر.

* **والموضوعية** تعني أنك تستند إلىٰ الحقائق والأرقام لا الأهواء، وتخاطب العقول بالحجج والبراهين، وأنك تحترم وجهات النظر الأخر ىٰ وتقدمها كما هي دون تشويهها أو الافتراء عليها.. لأن تجاوز الموضوعية يجعلنا نقع في شباك الدعاية، ويُحوِّل الإعلام إلىٰ إعلان!

* أما **الذاتية** فهي من صفات الأديب؛ لأنه ينطلق في أعماله من مشاعره وأفكاره وتجاربه الخاصة، وقد يجنح إلىٰ الخيال غير مرتبط بالواقع.. ولذلك الأعمال الأدبية ليست حجة في الاستدلال علىٰ الوقائع بقدر ما هي تسعي للترويج والدعاية للأفكار.

والخلاصة المهمة التي تبدو ملحة، خاصة في ظل هذا الفضاء الواسع الذي أتاحه ربيع الثورات العربية، أننا نحتاج إلىٰ أن نقترب من (الموضوعية) بأكبر درجة ممكنة.. وإلىٰ الأخبار الموثقة التي تضعنا في قلب الحدث وأبعاده، أكثر من حاجتنا إلىٰ الرأي الذي يمارسه البعض بما يشبه الوصاية والديكتاتورية!

obeikandl.com

واقعية بلا ضفاف

حين نشأ مذهب الواقعية في الأدب والفلسفة في القرن التاسع عشر في أوربا؛ لتصوير الأشياء والعلاقات بصورة واضحة كما هي عليه في العالم الحقيقي الواقعي، وللتعبير عن الجوهر الداخلي لها.. فإنه- أي: مذهب الواقعية - كان ردَّ فعل مضادًا للمذاهب الأدبية التي تجنح إلىٰ الفانتازيا أو الرومانسية..

وقد أصاب مذهبَ الواقعية ما أصاب المذاهب الأدبية والفكرية الأخرىٰ، التي استدعتها البيئة الغربية بإشكالياتها شديدة الخصوصية.. بحث أصبحت الواقعية تفصل الأدب عن الأخلاق، وترمي إلىٰ رؤية الواقع مجردًا عن أية قيم أو مُثل يمكن أن تحكم مساره وتوجهه.

ولكي نفهم الواقعية أو المذاهب الأدبية الأخرىٰ ، يلزمنا أن نشير إلىٰ أن هذه المذاهب نبتت في البيئة الغربية التي تشكَّلت بعد معارك طاحنة مع الكنيسة؛ للخروج من سلطتها الدينية التي فرضها القساوسة علىٰ الحياة الفكرية والثقافية بعامة.. فجاءت هذه المذاهب عنيفة في رد فعلها، حيث إنها تجاوزت رفض السلطة الكَنَسية إلىٰ رفض الدين ذاته، وسعت إلىٰ التحرر من أية ضوابط وقيم؛ لأنها- حسب زعمهم- قيود تكبِّل الإنسان، وتحدُّ من إبداعاته!

وبدلًا من التمرد علىٰ سلطة الإنسان، انقلب التمرد علىٰ الله!.. وصارت الحرية المنشودة انحرافًا وتفلتًا.. وانحدر التعبير عن الإنسان وقضاياه وعذاباته- كما كانت الواقعية تزعم في الأصل- إلىٰ الإسفاف والإيغال في وَحْل الشهوات والنزوات.. وبالتالي نسيان القيم وإهمال الروح، مع أن الإنسان لم يكن إنسانًا مُكرَّمًا إلا بهما.

واقعية أم إباحية؟!

وللأسف فإن الواقعية أصبحت تتعامل مع الإنسان وكأنه حيوان ناطق.. ليس إلا! فهي لا ترىٰ فيه إلا غرائزه ونزواته، ولا تهتم إلا بتصوير لحظات السقوط

والإسفاف.. وكلما أمعن الأدب في تصوير هذا الجانب (الحيواني)، كلما كان بارعًا في التعبير عن الإنسان..

وقد فات الأدبَ الواقعي أنه بذلك يتجاهل أن الإنسان مخلوق كرَّمه الله، وأسجد له ملائكته، وخلقه من الروح والطين معًا، وأنه محتاج إلىٰ تلبية أشواق الروح حاجته إلىٰ إشباع نوازع الجسد.. بل إنه بغير الروح يصير حيوانًا، بل أضل.

وقد رأينا أنه من خلال ستار الواقعية الزائف سادت أفكار إباحية تُعلىٰ الشهوات والرغبات، وتتجاهل القيم والغايات، وتقف عند الواقع، بل وتنغمس في أوحاله، ولا تتجاوزه إلىٰ ما يجب أن يكون.

وصار من الجائز والمباح باسم الفن والواقعية أن تُكشف العورات، وتُنتهك القيم، وتُضخَّم لحظات الضعف الإنساني، ويُصوَّر المجتمع علىٰ أنه ماخور كبير! أو غابة فسيحة لا ضابط لها ولا رابط.

ووقف وراء ذلك رأسُ مال ضخم، وسياساتٌ مغرضة، يلعبان علىٰ وتر الغرائز، ويُثيران في الشباب شهواتِه الفائرة؛ سعيًا إلىٰ إصابة المجتمع المسلم في رأس ماله (الشباب)، وإلهائه عن مواجهة التحديات القائمة، وتغييبه عن الرسالة المنوطة به.. وساعتها لن يقوىٰ المجتمع علىٰ مواجهة الأخطار المحدقة به من الخارج؛ لأن المناعة الذاتية هي الأساس في رحلة العلاج والعافية..

وأصبح من المألوف أن نرىٰ مشاهد العري مبثوثة في المجلات والجرائد ووسائل الإعلام.. وكأن ذلك أمر عادي!

ونحن نذكر في هذا السياق، ما كشفته دراسة حديثة من أنه يوجد (112) قناة جنسية باللغة العربية واللهجات العامية.. ونذكر أيضًا الأثر السيئ الذي تحدثه في نفوس شبابنا أغاني الفيديو كليب وبرامج ستار أكاديمي.. وغير ذلك مما يهيج الغرائز خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية المتراكمة، وما يترتب عليها من انسداد الأبواب المشروعة لتصريف الرغبات والشهوات.

وإذا أخذنا في الاعتبار ضعف الوازع الأخلاقي، وعدم قدرة الخطاب الديني علىٰ

استقطاب شرائح الشباب خاصة، وعجزه عن الالتحام والتماسّ مع قضايا المجتمع الحيوية.. لبدا لنا بوضوح حجم الكارثة التي تتهدد المجتمع وتستهدف شبابه.

وبدل أن تكون معرفتنا بالواقع بكل تفاصيله وسوءاته، هي البداية نحو سعي جاد لتغييره، والرقي به.. صارت معرفة هذا الواقع السيئ وتضخيمه ، مقصودةً لذاتها، وغايةً في نفسها.. على طريقة الفن للفن!

ومن ثم انفصل الأدب- والفن وسائر نشاطات الفكر الإنساني- عن الأخلاق، وبُترت الصلة بينه وبين قيم الوحي.. مع أنها القيم التي يجب أن تكون الموجِّهة والحاكمة للإنسان في كل ما يبدع وينتج.

واقعية نظيفة!

أما في الرؤية الإسلامية، فإن (الوسطية) تمثل مَعْلمًا بارزًا من معالم المنهج الإسلامي، وبالتالي فهي تتبدى في كافة نشاطات المسلم على مستوى الفكر والممارسة.

فالوسطية الإسلامية تعني فيما تعني الجمع في تمازج وتكامل بين الثنائيات، التي طالما رسخ في أذهان البعضِ التعارضُ بينها، وعدمُ إمكان مزجها، وانتظامها في هدف واحد، مثل: العلاقة بين العقل والنقل، الغيب والشهادة، الروح والجسد، الواقعية والمثالية، الدنيا والآخرة، المرأة والرجل، الفرد والمجتمع، الدين والدولة..

ومن هنا، فالواقعية في المنهج الإسلامي واقعية نظيفة، أو واقعية بلا مخالب.. تعترف برغبات الإنسان النفسية والجسدية، وتسعى لإشباعها دون إثارة وتهييج.. تضع في حسبانها قبضة الطين ولا تغفل عن نفخة الروح.. تعيش يومها الواقع بحلوه ومرّه، وتستعد أيضًا ليوم يقوم فيه الناس لرب العالمين.

وهي في كل ذلك تستهدي بقول الله تعالى: ﴿وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْـَٔاخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٧٧﴾﴾ (القصص)، وقول الرسول ﷺ: «إن لربك عليك حقًا ، ولنفسك عليك حقًا، ولأهلك عليك حقًا، فأعطِ كلَّ ذي حقٍ حقَّه» (رواه البخاري).

نموذج عملي:

لقد عرضت لنا سورة (يوسف) نموذجًا عمليًا لكيفية تناول الواقع والمشاعر الإنسانية بتقلباتهما وتعرّجاتهما، وكيفية تصوير النفس البشرية حتىٰ وهي في أضعف حالاتها.. ليكون ذلك عبرة للقائمين علىٰ أمر التوجيه والتربية من المربين والأدباء وأيضا الفنانين، ألاَّ يقفوا عند الواقع وما هو كائن، بل يجب أن يتجاوزوا ذلك إلىٰ المثُل الرفيعة وما يجب أن يكون.

فقد تناولت (سورة يوسف) موقفًا حرجًا في حياة نبي الله يوسف عليه السلام كأشد ما يكون الحرج في التناول والعرض، ومع ذلك عرضته السورة الكريمة في تصوير دقيق وفي الوقت نفسه في تصوير عفيف، وذكرت لنا كيف راودت امرأة العزيز يوسف عن نفسه، بعد أن هيَّأت نفسها، وأعدت الأسباب، وغلقت الأبواب، وحذَّرته وتوعَّدته.. لكنه استعصم بالله، ولجأ إليه، وراعىٰ حق سيده الذي أحسن مثواه.. فعصمه الله من الوقوع في الفاحشة، وجعله قدوة للشباب الذين تحاصرهم المغريات، وتحيط بهم من كل جانب!

فجاءت القصة في مجملها وتفاصيلها ترغِّب في الفضيلة، وتحثُّ علىٰ مراقبة الله، وحفظ حرمات الآخرين.. وأيضًا تحذر من المعصية وعواقبها الوخيمة.. فهل يتعلم الذين يتناولون أخبار الجرائم والحوادث، كيف يعرضونها بصورة تنفِّر الناس منها، وتبيِّن لهم شؤمها.. بدل أن يزيّنوا لهم ارتكاب الفواحش، ويدلّونهم علىٰ أيسر الطرق إليها!

الأخلاق وحدها لا تكفي

* خلال الأزمات الاقتصادية والارتفاع الجنوني للأسعار على مستوى دول عدة، نجد كثيرًا من الأصوات والكتابات تتعالى مطالبة التجار وموزعي السلع والبضائع بأن يتقوا الله ويراعوا ضمائرهم ويرأفوا بأحوال الناس، وألا يدفعهم الجشع والرغبة في الربح إلى زيادة الأسعار دون الأخذ في الاعتبار ما يجب عليهم من مسئولية أدبية ومعنوية تجاه مجتمعهم.

والعجيب أن تأتي هذه الأصوات ممن بيدهم القرار، والحل والربط.. وكأنهم تحولوا من دورهم الذي يخول لهم- بل يفرض عليهم- إصدار التشريعات، وسنِّ القوانين، والأخذ على يد الظالم وردعه بالعقوبات اللازمة.. إلى مجرد واعظين، يكتفون بتوجيه النصائح والإرشادات!

ورغم أن هذه الدعوات محمودة في مجملها ، حيث إنها تحض على التحلي بمكارم الأخلاق، وتدعو إلى مشاركة الناس في همومهم ومعاناتهم.. إلا أنها- في رأيي- دعوات تفتقد نصفها الآخر، وشقها المكمل، بل والذي قد يكون الأهم في منظومة معالجة الأزمات الاقتصادية.

إنني أعتقد أن معالجة الأزمات الاقتصادية يجب أن تعتمد على شقين متكاملين، لا يغني أحدهما عن الآخر.. وإلا كنا مثل من ينظر إلى الأشياء بعين واحدة؛ فتأتي رؤيته- حتمًا- ناقصة غير معبرة عن الحقائق كما هي.

فالأخلاق والقانون هما الشقان اللذان يجب أن يضعهما أمامه من بيده القرار وهو يحاول أن يخفف عن الناس معاناتهم، خاصة عن الطبقات الفقيرة التي لا تجد من يحميها من جشع التجار واحتكارهم، ومن الرغبة العمياء عند أكثرهم في الثراء بغض النظر عن المشروع واللامشروع، والحلال والحرام!

لأننا إذا قلنا بأن التذكير بالأخلاق والمسئولية الأدبية يكفي لأن يقلع الناس عن

الاحتكار والممارسات غير المشروعة.. فما فائدة القانون إذن؟! وكيف يمكن أن نضمن أن يرتدع من تسول له نفسه الخروج عن الحدود المشروعة!

وهل إذا خرج أحد عن الإطار المشروع، نقف منه موقف المتفرج والواعظ الذي يكتفي بتوجيه النصح والإرشاد، أم نلزمه- بقوة القانون- أن يراعي حق الله سبحانه وحق المجتمع!

* إنني لا أقول إن القانون يغني عن الأخلاق، أو إن الأخلاق تغني المجتمع عن القانون.. ولكني أعتقد أنهما متكاملان ومتساويان، وضروريان للحفاظ على توازن المجتمع واستقراره وعافيته، وضبط العلاقة بين شرائحه وطبقاته.

بل إنني أذهب إلى أكثر من ذلك وأقول: إن القانون متى كان مراعيًا لجميع فئات المجتمع، وآخذًا في الغاية التي يرمي إليها مصلحةَ الجميع.. هو أقوى أثرًا وأفضل وسيلةً في ردع الذين لا يهمهم إلا تحقيق مصلحتهم الشخصية، ويرفعون شعار: (ليذهب الآخرون إلى الجحيم).

ولعل هذا المعنى هو ما قصده أمير المؤمنين عثمان بن عفان ﷺ حين قال: إن الله لَيَزَعُ بالسلطان ما لا يزع بالقرآن، أي: لَيَرْدَعُ بالسلطان أكثر مما يردع بالقرآن.

سبحان الله.. حتى القرآن الكريم قد لا تنفع مواعظه وتوجيهاته أولئك الذين قست قلوبهم، وتيبَّست مشاعرهم، وتجمدت إنسانيتهم.. فهم- حينئذ- أحوج إلى سياط القانون، لتوقظهم من سباتهم وغفلتهم.

* وما قررناه توًّا من ترابط (القانون والأخلاق) فيما يتصل بوضع الضوابط والتوجيهات للعملية الاقتصادية كمثال.. يصدق بالدرجة ذاتها في مواجهة الذين يشيعون الفاحشة بين المؤمنين، ويعبثون بغرائز الشباب، ويريدون أن يبدلوا قيم المجتمع، ويجعلوا منه مسخًا مشوهًا تموج فيه الرذيلة، وينخر ذئاب البشر في حياته وأعراضه وحرماته.. مُدَّعين- زورًا وبهتانًا- أن التقدم لا يكون إلا بالانحلال، والحرية الزائفة، والمتاجرة بجسد المرأة، والتقليد الأعمى لما يأتينا من الغرب من مفاهيم وعادات.

هؤلاء الشياطين من الإنس قد لا يجدي معهم كثيرًا الوعظ والإرشاد، ولا ينفع معهم أن تخاطبهم بأن يحافظوا على القيم والمبادئ ، بل يجب أن نشهر سيف القانون في وجوههم، ونأخذ على أيديهم، ونحصن المجتمع من شرورهم ومفاسدهم.

أما أن نترك القنوات الفضائية والمجلات الإباحية ينتشران في المجتمع، ونطلق لهما العنان زاعمين أن ذلك من ضرورات الحرية، أو نقول إن الحق والفضائل كفيلان بإبطال مفعولهما.. فهذا لا يجوز، لا عقلًا ولا شرعًا.. لأن الشبهة أو الفتنة ربما صادفت قلبًا خاليًا فتمكنت منه، وربما سمعها أو رآها متذبذب فَزَلَّتْ قدمه- بعد ثبوتها على الحق- وانجرفت إلى الهاوية..

* ولذلك نؤكد أن السلطان والقرآن، أو القانون والأخلاق ، أمران مترابطان ومتلازمان.. وبمعنى آخر: الأخلاق وحدها لا تكفي..

obeikandl.com

منظمات المجتمع المدني إشكاليات تعرقل فاعليتها

نستطيع في البداية أن نثبت هذه الخلاصة، ونحن مطمئنون إلىٰ صحتها تمامًا، وهي أن واقع منظمات المجتمع المدني في دولة ما، هو أحد المؤشرات المهمة للتعرف علىٰ حيوية المجتمع، وموضع هذه الدولة من سُلم النهوض والتقدم.

فإذا كان المجتمع المدني هو «حلقة الوصل» بين الجماهير- كأفراد، أو حتىٰ كوحدات صغيرة من الأسرة والعائلة- وبين الدولة كإدارة مركزية تدير المجتمع وتتحكم في موارده وخريطته السياسية والاجتماعية بوجه عام.. فإن أهمية "حلقة الوصل" هذه، تنبع من أنها كلما اتسعت وتَمتَّنت، كان بمقدورها أن تحدث توازنًا بين سلطة الدولة وميلها بالضرورة إلىٰ التغول وإحكام السيطرة علىٰ المقدرات والمصائر، من جهة، وبين حقوق الشعوب وتطلعاتها في العيش الكريم والتمتع بحقوقها السياسية والاجتماعية، من جهة أخرىٰ.

فالمجتمع المدني بفلسفته ومنظماته هو عين المجتمع الساهرة علىٰ مصالحه، وعقله المشغول بكيفية تقاسم المسئولية مع الدولة في النهوض بالمجتمع.

ويُقصد بـ«المجتمع المدني»: «المجتمع المنظم تنظيمًا طوعيًا إلىٰ حد كبير، سواء أكان في تكوينه السياسي، فلا تكون السلطة فيه قاهرة، أم من الناحية الاجتماعية والثقافية فيما يخص علاقات الناس بعضهم ببعض»[1].

ويرىٰ بعض الباحثين أن المجتمع المدني هو «مصطلح حديث في العلوم السياسية، وتمت استعارته من علم الاجتماع؛ ويشير إلىٰ كافة المنظمات والهيئات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية الخيرية المستقلة عن الحكومة وعن المؤسسة العسكرية ومؤسسة الشرطة داخل النظام السياسي، فهو يضم الأحزاب وجماعات الضغط وجماعات المصالح والنقابات والاتحادات والنوادي

---

(1) الشيخ راشد الغنوشي: «مقاربات في العلمانية والمجتمع المدني»، ص: 81، الرسالة، 1999م.

والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية وجمعيات النفع العام»[1].

إذن المجتمع المدني هو «القطاع غير الحكومي الذي يطلق عليه أحيانا القطاع الثالث؛ لتمييزه عن الحكومة من ناحية، والقطاع الخاص من ناحية ثانية»[2].

ومن المهم أن نشير هنا إلىٰ أن المجتمع المدني بالمفهوم الحديث قد نشأ في الغرب مع نشوء الدولة الحديث وبعد صراع مرير للتخلص من سلطة الكنيسة؛ ولذلك يرد مصطلح «المدنية» أو «المدني» في مقابلة «العسكري» و«الكَنَسي». فيقال «الزواج المدني» في مقابل «الزواج الكنسي».

وللأسف، يحاول بعض المثقفين العرب- ممن يقلدون النموذج الغربي- أن ينشروا «العلمانية» في بلادنا تحت ستار مصطلح «المدنية»، بعد أن انكشف المصطلح الأول وصار سيئ السمعة، فلجأوا إلىٰ «المدنية»، وهي كلمة برَّاقة[3].

علمانية النشأة والتوجه:

لئن كان مصطلح المجتمع المدني حديث النشأة، إلا أن مضمونه لم يكن غريبًا عن الحضارة الإسلامية، بل لم ينهض بتلك الحضارة إلا المجتمع المدني متمثلًا حينذاك في "الأوقاف"، التي امتدت بمظلتها لتشمل كل مناحي الحياة، من إقامة المساجد، ونشر العلم والإنفاق علىٰ طلبته، إلىٰ معالجة المرضىٰ وإقامة البيمارستانات (المستشفيات)، إلىٰ سقاية الماء وتوفيره في أماكن السفر والراحة وفي الطرقات (الأَسْبِلَة)، إلىٰ الإنفاق علىٰ تحرير العبيد وإعتاق الرقاب، إلىٰ تزويج الشباب ورعاية الأيتام والفقراء، حتىٰ مهمة الدفاع عن حدود الدولة وتجهيز الثغور

---

(١) د. عبد المنعم المشاط: «قاموس المفاهيم السياسية»، ص: 70، 71، مكتبة الشروق الدولية، ط 1، 2011م.

(٢) ناهد عز الدين: «المجتمع المدني»، ص: 93، كتاب رقم 5 ضمن «موسوعة الشباب السياسية»، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2007م.

(٣) تعرض د. رفيق حبيب لخدعة ترويج "العلمانية" تحت ستار "المدنية" في مقاله: "الدولة المدنية.. دينية أم لا دينية؟" علىٰ الرابط: http://www.masress.com/dostor/16096

والرباطات، وهي الوظيفة الأساسية للدولة ولا تدخل ضمن إطار المجتمع المدني بالمفهوم والاختصاصات المعاصرة[1].

لكن نشوء منظمات المجتمع المدني- بالمعنى المعاصر- في البيئة الغربية، جعل ثقافة وأولويات تلك المنظمات مرتبطة بالبيئة والثقافة الغربية، خاصة في المساحات التي تتمايز فيها الحضارة الإسلامية عن نظيرتها الغربية، أعني مجالات المرأة وحقوق الإنسان والحريات العامة. حتى إن واقع تلك المنظمات ليبدو كأنه لا يفصل بين «العلمانية» و«المدنية».

مع أن «المدنية» في النظر الصحيح هي الانتقال من الحياة البدائية إلى العمل المؤسسي الذي يستمد أساسه من رضا الجماهير، لا من فوهة البنادق، ولا من ادعاءات العصمة والأخذ المباشر عن الله، وهذا يتطابق مع المفهوم الإسلامي في أن سلطات الدولة مرجعها إلى الأمة التي من حقها أن تولي وتعزل من تشاء ، فالحكام نواب عن الأمة، بينما الأمة مستخلفة عن الله، ولذلك لم يكن الحكام معصومين في حين أن الأمة ورد بحقها الحديث الشريف عن ابن عمر: «لا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلالَةٍ» (حسنه الألباني)[2].

فالدولة الإسلامية دولة مدنية، لا كهنوتية ولا عسكرية ، والمرجعية الإسلامية لتلك الدولة لا تنفي أن حكامها مسئولون أمام الأمة، تحاسبهم وتعزلهم متى خرجوا عن حدود اختصاصهم.. كما أن مدنية الدولة لا تعني بالضرورة علمانيتها ، فالمدنية هي الإطار الذي ينظم المجتمع والدولة، وقد تكون المرجعية في هذا الإطار: علمانية أو إسلامية.

فهذه إشكالية خطيرة، أن واقع منظمات المجتمع المدني يربط بين «المدنية»

---

(١) راجع المزيد عن دور الأوقاف في الحضارة الإسلامية في: د. إبراهيم البيومي غانم ، «الأوقاف والسياسة في مصر»، دار الشروق، ط1، 1998م.

(٢) يقول د. محمد عمارة: «الأمة هي المستخلفة عن الله سبحانه وتعالى، أما الدولة فهي الخليفة عن الأمة بالاختيار، والخاضعة لرقابتها وحسابها ، فالطرف الأصيل في نظرية الخلافة والاستخلاف هو الأمة»، انظر كتابه: «هل الإسلام هو الحل؟ لماذا وكيف؟»، ص: 112، دار الشروق، ط2، 1998م.

و«العلمانية»، بينما الجهة بينهما منفكة، ولا رابط بينهما.

وتمثل هذه النقطة- علمانية النشأة والتوجه- أحد المآخذ المهمة على منظمات المجتمع المدني، ينبغي تجاوزها إلى فضاء الحضارة الإسلامية، التي تجمع بين القيم والمنهج الإلهي وبين مسئولية البشر عن الفهم والفعل، وتقرر قابليتهم للصواب والخطأ.

التمويل والتأثير:

الإشكالية الثانية التي تتعلق بواقع منظمات المجتمع المدني، هي ما يتعلق بتمويل تلك المنظمات وتلقيها معونات من الدول الغربية، مما لا يخفى وليس محل شك. ومن البدهي أن من يملك مصادر التمويل يمتلك بالضرورة مفاتيح التأثير!

في الخبرة الإسلامية، كانت مؤسسات المجتمع تقوم على التمويل الذي توفره «الأوقاف» المرصودة من أهل الغنى واليسار، الأمر الذي كان يمنح تلك المؤسسات استقلالية عن دوائر الحكم والسلطة، ويجعلها عين المجتمع ولسانه الصادق. ولنا أن نقارن بين مواقف العلماء حين كانت الأوقاف الخيرية تتكفل برعايتهم، وحين صاروا جزءًا من رعايا الدولة!

أما في الخبرة المعاصرة، فقد أصبحت الدولة تحتكر مفاتيح إدارة المؤسسات والنشاطات، فيما يعرف بالدور المركزي للدولة. وهذه المركزية أضعفت المجتمع، وحدَّت من فعالية مؤسساته.

وإذا كان المجتمع الغربي قد نجح كثيرًا في الذهاب بعيدًا عن سطوة الدولة ونفوذ الكنيسة- وهما الجهتان اللتان كانتا تتقاسمان السلطة والثروة- وأوجد لنفسه مؤسسات «مدنية» تعبر عنه وتشبع تطلعاته، فإن الأمر مازال في طور التشكل في بيئتنا الإسلامية، خاصة بعد أن صارت المساحة الممنوحة لـ"الأوقاف" أقل بكثير مما كان في الماضي، بل إن بعض الدول صادرت أموال الأوقاف وأدخلتها ضمن منظومة الدولة!

هنا، لا تجد منظمات المجتمع المدني- وهي منظمات نخبوية في معظمها لم تجتذب جماهير كثيرة- أمامها إلا التمويل الغربي، الذي يأتي مقرونًا بأجندته

وخريطته الفكرية التي تعبر في الأساس عن البيئة الغربية لا العربية الإسلامية.

والتحدي المطروح هو كيف توجد تلك المنظمات لنفسها مصادر تمويل وشبكات اتصال مع الجماهير؛ لتبتعد عن التمويل المشروط والأجندات الغربية؟

صحيح أن كثيرًا من الجمعيات الخيرية الإسلامية تجاوزت تلك النقطة بمراحل، لكن تبقىٰ مساحة الحرية التي تتحرك فيها صغيرة جدًا، خاصة بعدما أثير- في الغرب- عن ارتباطها بما يُسمىٰ «الحرب علىٰ الإرهاب»، وما قيل عن ضرورة تجفيف منابعه الفكرية والمالية!

الحرية.. رئة المجتمع:

الآن نصل إلىٰ الإشكالية الثالثة، والمتمثلة في سقف الحريات المتوافرة لمنظمات المجتمع المدني.

كما سبق، فإن تلك المنظمات هي نائبة عن المجتمع في مواجهة تغول الدولة ومركزيتها، وهي المركزية التي لا تخلو من جور علىٰ حقوق الإنسان، بدرجات متفاوتة من مجتمع لآخر.

فبعض الدول ترىٰ في منظمات المجتمع المدني- خاصة ذات الطابع الحقوقي والسياسي- مصدرَ قلق لهاإذ هي تراقب ممارسات السلطة، وتكشف سوءاتها، وتحاول أن تنتزع مساحات من الحرية لصالح المواطنكفي بذلك مصدرًا للقلق والشك.

صحيح أن كثيرًا من الدول قد تفسح مجال الحرية بصورة أكبر للمنظمات ذات الطابع الخيري والاجتماعي، لكن هذا يأتي فقط لأن تلك المنظمات تخفف العبء عنها، وتقوم بما يجب أن تقوم به هذه الدول أصلًا! ولذلك ما إن تشعر بعض الدول بأن وجود وانتشار تلك المنظمات ذات الطابع الخيري والاجتماعي قد بدأت تظهر له بعض الانعكاسات السياسية والحقوقية، حتىٰ تسارع هذه الدول إلىٰ تقليص مساحات الحرية، وتضييق الخناق من جديد.

وفي هذا الصدد، يجب التأكيد علىٰ أن الحرية هي الرئة التي تتنفس من خلالها منظمات المجتمع المدني، بل المجتمع كله، ولم يعد مقبولًا أن تكون مركزية الدولة

ذريعة للجور على حقوق الإنسان ومصادرة تطلعات الشعوب، وبدون الحرية فإن الحديث عن تطوير أداء منظمات المجتمع المدني- بما يجعلها شريكًا للدولة في التنمية والنهوض- هو حديث أجوف، لا قيمة له على أرض الواقع.

ثقافة التطوع:

العمل التطوعي هو جوهر ولب العمل المدني. والسؤال- الذي يمثل الإشكالية الرابعة- هو كيف ننشر ثقافة العمل المدني، بحيث لا تتحول منظمات المجتمع المدني في النهاية إلى مؤسسات نخبوية منعزلة عن الجماهير، وبالتالي تفقد تأثيرها والهدف الأساسي المرجو منها؟

فتلك المنظمات قد أنشئت لخدمة المجتمع والرقي به، وهي تنبع من المجتمع وتصب فيه، وتستمد منه روافدها المالية والبشرية.

في المنظور الإسلامي، نجد أن «الفرد» مخاطب بجملة من الأوامر والأحكام مثل «المجتمع» و«الجماعة»، فحديث عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ أنه قال: «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً» (رواه البخاري)، لم يترك عذرًا لمعتذر بقلة العلم والوقت حتى يمارس الدعوة إلى الله.

وحديث أبي هُريرة الذي قال فيه النبي ﷺ «كُلُّ سُلامَىٰ مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ كُلَّ يَوْمٍ تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ، تَعْدِلُ بَيْنَ اثْنَيْنِ صَدَقَةٌ، وَتُعِينُ الرَّجُلَ فِي دَابَّتِهِ فَتَحْمِلُهُ عَلَيْهَا، أَوْ تَرْفَعُ لَهُ عَلَيْهَا مَتَاعَهُ صَدَقَةٌ، وَالْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ، وَبِكُلِّ خُطْوَةٍ تَمْشِيهَا إِلَى الصَّلاَةِ صَدَقَةٌ، وَتُمِيطُ الأَذَىٰ عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ(رواه البخاريُّ ومسلم).. يحث كل مسلم على أن ينفع المجتمع من جنس ما يحسنه ويتقنه، ولو بكلمة طيبة فهي له صدقة.

وهكذا يغرس الإسلام في المسلم أنه كفرد مطالب بأن يفيد مجتمعه، ويكون فيه عضوًا صالحًا معطاء.. وهذا هو جوهر العمل المدني، فالمؤسسات تتكون من أفراد، وما لم يترسخ عند أفراد المجتمع-خاصة منذ الصغر- أن العمل التطوعي ضرورة للمجتمع، ولا بد أن يسهم فيه كل فرد بنصيب، مهما كان ضئيلًا، فلن تزدهر منظمات المجتمع المدني.

إذن لابد أن تتكاتف المؤسسات، التربوية والتعليمية والإعلامية، لغرس قيمة العمل التطوعي وترسيخه في المجتمع.

تلك أربع إشكاليات تعرقل فاعلية منظمات المجتمع المدني.. ولا مناص من التفكير جديًّا في تجاوز تلك التحديات؛ حتى تكون هذه المنظمات بالفعل شريكًا للدولة في التنمية، ومعبرًا صادقًا عن هموم المجتمع واهتماماته.

obeikandl.com

الانتحار مسئولية فرد أم مجتمع؟

كان من الممكن أن تكون الأخبار الواردة عن حوادث الانتحا ر التي تشهدها بعض مجتمعاتنا العربية، والتي تتزايد يومًا بعد يوم.. ضمن عشرات الأخبار التي تُنشر يوميًا على صفحات الحوادث، ولا يلتفت إليها أحد، لولا أنها جاءت محمّلة بالكثير من الدلالات، التي تجعل من الانتحار «عنوانًا» على عمق الأزمة التي تعيشها تلك المجتمعات.

ويؤسفنا أنه لا تتوافر لدينا إحصائيات على وجه الدقة لعدد حالات الانتحار، وهذا يأتي ضمن فقداننا لخرائط أخرى عن ظواهر متعددة تشهدها مجتمعاتنا، وباتت تهددها بجدية في غفلة منا!

ناقوس خطر:

لو صعدنا بالموضوع إلى إطاره الفلسفي، وأفقه الواسع، نرى أن مجتمعاتنا- خاصة على المستوى الاجتماعي- لم تكن بعيدة عن التغيرات والآثار المترتبة على بروز الظواهر العالمية التي ليس آخرها ظاهرة العولمة، الأمر الذي أثر بالسلب على منظومة القيم التي تحكم مجتمعاتنا، وتنظم علاقة أفرادها بعضهم ببعض، مما أدى إلى خلخلة هذه المنظومة وإحلال مكانها منظومة قيم أخرى، غذّت الدوافع التي تقف وراء تزايد حالات الانتحار.

ومما يشهد على مدى التغيير الذي أصاب مجتمعاتنا؛ زيادة نسبة الطلاق، والتفكك الأسري، وغياب قيم التراحم والتواصل، وتمكّن ثقافة الاستهلاك التي جعلت الأسر تتنافس وتتباهى بالكماليات بما يشكل عبئا على رب الأسرة، وأصبحت الزوجة تتخلى عن زوجها عند أول محنة واختبار، بل صارت هي التي تمثل له المحنة والاختبار! بعد أن كانت تقاسمه الرغيف الواحد، وتعينه في البأساء والضراء، وتعيش معه على «الحلوة والمرّة» كما يقال في الأمثال الشعبية.

كما ظهرت من جديد في مجتمعاتنا «الطبقيّة» بشكل صارخ، يباعد بين الأغنياء والفقراء، ويقلّص من حجم الطبقة الوسطىٰ، التي كانت عماد المجتمع وعموده الفقري وقاعدته الصلبة. إضافة إلىٰ ذلك، انتشرت الفردية والأنانية ومحاولة «تشييء» الإنسان، أي: تحويل الحياة إلىٰ أشياء مادية، مما جعل الجانب المادي هو الحاكم في العلاقات الاجتماعية بعد نزع الصفة الإنسانية عنها..

فلم يجد المرء الذي تكالبت عليه الهموم بُدًّا من التضحية بما تبقىٰ لديه من روح، بعد عجزه عن تلبية الحد الأدنىٰ من «حقوق» جسده!

صحيح أن حالات الانتحار لم تبلغ بعدُ حدَّ الظاهرة بالمفهوم العلمي، لكنها علىٰ كل حال ترقىٰ إلىٰ مستوىٰ أن تكون ناقوس خطر، ونذير شؤم، خاصة وأن الأسباب التي أدت إلىٰ تلك الحوادث ما زالت قائمة، بل ومرشحة للاستمرار والصعود، في ظل تفاقم الأزمات الاقتصادية، وما يترتب عليها من مشكلات اجتماعية لا حصر لها.

الإنسان لا يملك نفسه:

إن الله سبحانه هو الذي خلق الموت والحياة، وكما لا يقدر علىٰ الخلق إلا الله جلَّت قدرته، فلا يجوز أن يتصرف أحد في الإماتة والإعدام إلا بما شرع الله، قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِف فِّي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنصُورًا ﴿٣٣﴾﴾ (الإسراء).

فالأصل في الدماء الحُرْمة ، فلا تُراق إلا بما شرع الله، مثل: القصاص، وردّ العدوان، إلىٰ غير ذلك من الأسباب التي ليس من بينها قطعًا إزهاق النفس بالاختيار، وهو ما يسمىٰ: (الانتحار)، فمَن تجاوز ذلك فقد باء بغضب من الله؛ لأنه تعدّىٰ علىٰ قضاء الله وأحكامه، ففي الصحيحين من حديث أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: «من تَردَّىٰ من جبل فقتل نفسه فهو في نار جهنم يَتردَّىٰ فيها خالدًا مُخلّدًا فيها أبدًا، ومن تحسّىٰ سُمًّا فقتل نفسه فسّمُه في يده يتحسَّاه في نار جهنم خالدًا مُخلَّدًا فيها أبدًا، ومن قتل نفسه بحديدة، فحديدته في يده يَتوجَّأ بها في نار جهنم خالدًا مُخلَّدًا فيها أبدًا».

يضاف إلىٰ ذلك، تأكيد الإسلام أن الدنيا دار ابتلاء وامتحان، وأن الإنسان خُلق في كبد، وأنه كما جاء في الحديث الصحيح: «مَا يُصِيبُ الْمُسْلِمَ مِنْ نَصَبٍ ، وَلا وَصَبٍ، وَلا هَمٍّ، وَلا حُزْنٍ، وَلا أَذىً، وَلا غَمٍّ، حَتَّىٰ الشَّوْكَةِ يُشَاكُهَا ، إِلاَّ كَفَّرَ اللهُ بِهَا مِنْ خَطَايَاهُ» (رواه البخاري أبي هريرة).

ولذا، فلا يليق بالمسلم أن يقنط ويأس عند وقوع المصائب، بل عليه أن يواجهها متوكلًا علىٰ الله، ومستمدًا العون منه، ومستعينًا عليها بما وهبه الله من سلامة العقل، وحسن التفكير، وقوة الإرادة.. الإرادة التي تجعل الإنسان يبدأ من الصفر غير محبط ولا يائس.

كما أن الإسلام قد شرع جملة من الآداب الاجتماعية، من شأنها - عند وضعها موضع التطبيق والتنفيذ- أن تحفظ للمجتمع تماسكه، وللفرد حقوقه، وتعصمهما من التفكك والضياع. وما أجمل قول الرسول ﷺ: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ ، وَتَرَاحُمِهِمْ، وَتَعَاطُفِهِمْ؛ مَثَلُ الْجَسَدِ، إِذَا اشْتَكَىٰ شَيْئًا تَدَاعَىٰ لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّىٰ» (رواه البخاري ومسلم).

التكافل فريضة

بل إن الإسلام جعل التضامن والتكافل بين أفراد المجتمع فريضة تندرج فيما يسميه الفقهاء: فرائض الكفاية؛ لأن فلسفة الإسلام في المال تقوم علىٰ أن الإنسان يملك المنفعة فقط، بينما الذي يملك الرقبة وجدير بأن يسمىٰ «المالك» علىٰ وجه الحقيقة هو الله سبحانه، قال تعالىٰ: ﴿ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُوا۟ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾ (الحديد: 7) ، فالإنسان مُستخلف في المال، ومُؤتمن عليه، وهو مُقيّدُ التصرفِ في ماله الخاص بضوابط وضعها الشرع الحكيم، وهي ضوابط تجعل من أهدافها دائمًا تحقيق الموازنة بين حق الفرد وحق الجماعة.. بين الملكية الخاصة والملكية العامة.

وفي ضوء هذه الأهداف جاءت أحاديث الرسول ﷺ، مثل قوله: «مَنِ احْتَكَرَ طَعَامًا أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، فَقَدْ بَرِئَ مِنَ اللهِ وَبَرِئَ اللهُ مِنْهُ، وَأَيُّمَا أَهْلِ عَرْصَةٍ صَبَحَ فِيهِمُ امْرُؤٌ جَائِعٌ، فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُم ذِمَّةُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ» (أخرجه الحاكم عن ابن عمر، و قال الحافظ

المنذري: وفي هذا المتن غرابة وبعض أسانيده جيدة). وقوله أيضًا فيما رواه عنه أنس:«مَا آمَنَ بِي مَنْ بَاتَ شَبْعَانَ وَجَارُهُ جَائِعٌ إِلَىٰ جَنْبِهِ وَهُوَ يَعْلَمُ بِهِ » (أخرجه البزار والطبراني وحسّنه السيوطي).

ومن هنا، فقد أكد كثير من الفقهاء أن في المال حقًّا سوىٰ الزكاة ، وفسّروا الأحاديث التي تفيد غيرَ ذلك [1] بأن المراد منها: أن الحقوق التي تجب في المال نوعان: حقٌ يجب في المال بسبب المال، وبصفة مستمرة حتىٰ ولو لم يوجد فقراء، وهو الزكاة التي حدد الشرع الأنواعَ التي تجب فيها ونِسَبَها ، وحقٌ يجب في المال بسبب أمر عارض، وليس له نسبة مقدّرة، وهو أنواع كثيرة من الحقوق قد تتعدىٰ نسبة الزكاة المقررة، وهذه الحقوق تدخل ضمن فروض الكفاية.

وهذا ما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية، فقال في شرح حديث «ليسَ في المالِ حقٌّ سِوىٰ الزكاة »: «أي ليس فيه حق يجب بسبب المال سوىٰ الزكاة ، وإلا ففيه واجبات بغير سبب المال، كما تجب النفقات للأقارب والزوجة والرقيق ، والبهائم، ويجب حمل العاقلة، وقضاء الديون، ويجب الإعطاء في النائبة، ويجب إطعام الجائع وكسوة العاري فرضًا علىٰ الكفاية، إلىٰ غير ذلك من الواجبات المالية، لكن بسبب عارض»[2].

وهكذا يتبين لنا بوضوح أن الإسلام حرص علىٰ إقامة مجتمع التكافل والتراحم، الذي يتوافر فيه «حدّ الكفاية» فضلًا عن «حدّ الكفاف »، وأنه قد عالج ذلك بربطه الوثيق بين الإيمان بالله ومفهوم العمل الصالح من ناحية، وبين السعي في قضاء مصالح الناس وسدّ ما ينزل بهم من فاقة من ناحية أخرىٰ..

كما يتبين لنا- وهذا ما نحب أن نلفت النظر إليه- أن المجتمع ليس بريئًا مما يلحق أفراده من أزمات وكوارث، وإنما هو بتفككه وتقاعسه مسئولٌ بدرجة كبيرة عما يترتب علىٰ هذه الأزمات من نتائج كارثية ومدمرة.

---

(١) مثل حديث: «ليسَ في المالِ حقٌّ سِوىٰ الزكاة»، الذي تكلم العلماء كثيرًا في سنده، وقال النووي عنه في «المجموع»: «إنه حديث ضعيف جدًا لا يُعرف».

(٢) مجموع الفتاوىٰ 7/ 316.

علاقة طردية

ثمة أمر بالغ الأهمية، وهو أنه عند معالجة الإشكاليات الاجتماعية، يجب أن نستحضر دائما أن العلاقة بين الفرد والمجتمع علاقة طردية وجدلية، أي علاقة (تأثير وتأثر)، فكلما كان المجتمع متماسكًا ومتراحمًا كان الفرد صالحًا في سلوكه.. مقبلًا علىٰ الحياة.. متفائلًا في غده.. راسخًا أمام المحن.

أما حين يترهل المجتمع، وتنقطع أواصره، ويذهب بعيدًا عن منهج ربه وخالقه ، فمن غير المتصوّر أن ينشأ الفرد الصالح؛ لأن المسألة المقررة، كما يذكر الأستاذ محمد قطب، هي علىٰ هذا النحو: «من الفرد المتوازن ينشأ المجتمع المتوازن، وفي المجتمع الصالح ينشأ الفرد الصالح، تلك نظرية الإسلام، وهي نظرية لا تغفل الفرد ولا تغفل المجتمع، ولا تبالغ في تقدير واحد منهما علىٰ حساب الآخر»[1].

وللإجابة عمّا إذا كان الانتحار مسئولية فرد أم مجتمع؟ ينبغي الانتباه- إضافة لما سبق- إلىٰ نقطتين مهمتين:

أولًا: أن أي ظاهرة يشهدها مجتمع ما، تكون نتيجة لحزمة من التغيرات المتراكمة، والأسباب المتنوعة والمتداخلة، وما الظاهرة إلا عنوانٌ لمجمل هذه التغيرات، بينما في تفاصيل الموضوع يتشابك العامل الاقتصادي مع الاجتماعي مع السياسي مع قلة الوعي وانعدام الإيمان وضعف الإرادة... ولذا، فالعلاج الصحيح يقتضي النظر إلىٰ الأسباب مجتمعة، وإنْ تفاوتت نسبة حضور بعض هذه الأسباب.

ثانيًا: أن مسئولية المنتحر المباشرة عن فعله هو، لا تنفي تحمّلَ المجتمع لبعض هذه المسئولية كما أكدنا توًا، وإنْ اختلفنا في تقدير حجم مسئولية كل من الفرد والمجتمع ، ومن ثم يجب ألا ننشغل كليةً بالمشهد الأخير للحادث ونغفل عن الجذور الكامنة وراءه، والخلفيات المؤثرة فيه، التي قد تحتل مساحة ربما أكثر من لحظة خروج الروح، أو بالأدق «إخراجها».

والخلاصة المهمة التي أريد التأكيد عليها هي أن طريقة رؤيتنا لفعل المنتحر

(١) «الإنسان بين المادية والإسلام»، ص: 128، دار الشروق، ط4، 1995م.

والتماس الأعذار له؛ لأنه قد يكون «ضحية» وليس «جانيًا»، ومحاولة النظر بإنصاف لكل الملابسات.. لا تعني أبدًا رضاءنا بهذا الفعل، الذي يقرر الإسلام أنه من أعظم الكبائر، وقنوطٌ من رحمته، ويؤدي بصاحبه إلىٰ عذاب الآخرة بعد بؤس الدنيا، إنْ لم يتداركه الله برحمة منه ولطف.

لكن الاكتفاء بالحكم علىٰ المنتحر لا يحل مشكلة، ولا يمنع جريمة ، فالأوْلىٰ أن ننشغل بمنع أسباب المشكلة، ونكِلَ الحكمَ إلىٰ الله، علاَّم الغيوب... فنحن دعاة لا قضاة، أو هكذا يجب أن نكون.

obeikandl.com